المجمع 7 (1434/2013)، 285-328

عمَل لا النافية للجنس في اسمها وتعليل تحديد البناء له أو الإعراب وفق نظريّة العمل عند نحْويّي القرون الوسطى

مراد موسى

تلخيص:

تدخل (لا) النافية للجنس فقط على الاسم النكرة من قبيل نفيه على استغراق الجنس، وتتصدّر الجملة الاسميّة، بحيث تعدّ من النواسخ باعتبارها ناسخة لعمل الابتداء. وتعمل في الاسم الذي يليها وتؤثّر فيه بحالة إعرابيّة وهي النصب وذلك بموجب قياسه على (إنَّ).

ينبع القياس بين (لا) النافية للجنس و (إنَّ) من وجهين: الأوّل الدلاليّ، على أنّ (لا) تعتبر نقيضة (إنّ) في المعنى، وفق المبدأ القائل بأنّ للنقيضين في المعنى يكون نفس التأثير النحْويّ (العمَل).

والوجه الثاني للقياس يتمثّل في المشابهة النحْويّة بحيث تتصدّر (لا) الجملة الاسميّة وتتطلّب ركنين اسميين-المبتدأ والخبر، كما هي الحالة بخصوص (إنّ).

في حالة كون اسم (لا) النافية للجنس مفردا يحذف منه التنوين بسبب بنائه مع (لا)، ويحدّد له حركة الفتحة المناسبة للنصب، ويطلق عليه "مبنيّ في محل منصوب منوّن".

أمّا في حالة كون اسم (لا) النافية للجنس غير مفرد فيحدّد له حالة النصب ويكون معربا صحيحا، والحديث هنا عن المضاف والشبيه بالمضاف. فلا مجالَ لبناء مثل هذا الاسم غير المفرَد وذلك لأنّه لا يتمّ ضمّ ثلاثة عناصر مع بعضها في البناء.

1. تمهيد

إنّ ظهور الفتحة على آخر الاسم الّذي يلي (لا) النافية للجنس أوقع بحدّ ذاته إشكاليّة لنظريّة العمل عند النحْويّين العرب في القرون الوسطى. فمبدئيّا يعتبر ظهور الحركة على آخر الاسم دليلا على الحالة الإعرابيّة. لكن في حالة (لا) النافية للجنس أدرجت إمكانية اعتبار الفتحة كعلامة بناء لا إعراب.

(لا) النافية للجنس الأصل فيها أن تدخل على الاسم النكرة[1] وتنفيه نفيا مطلقا، ويطلق على هذا الاسم (اسم لا) أو (المنفيّ).

[1] وقد تدخل على المعرفة فيؤوّل بنكرة. انظر بند: 5 من هذه الدراسة.

أمّا الجزء الآخر في الجملة فيطلق عليه (خبر لا) أو (الخبر)، نحو: **لا رجلَ في الدّار**، المثال الوارد عند غالبيّة النحْويّين[1].

أمّا نصّ سيبويه بخصوص (لا) النافية للجنس، فيعتبر مفتوحا وقابلا للتأويل عند النحْويّين، فهو لا يطلق على (لا) التعبير (نافية للجنس)، لكنّنا نستطيع فهم ذلك ضمنا حيث يصرّح بأنّ عمل (لا) مقصور على الاسم النكرة.

بالإضافة إلى ذلك يشير نصّ سيبويه[2] إلى أنّ (لا) هي عاملة، حيث يقول: "و (لا) تعمل فيما بعدها، فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنّ) لما بعدها". بكلمات أخرى، إنّ الاسم الّذي يلي (لا) هو المعمول، ويُحدَّد له حالة النصب لفظًا أو محلًّا[3].

لكنّ النصّ من جهة أخرى يشير إلى وجوب ترك التنوين، فيكون الاسم النكرة منصوبا غير منوّن. كذلك ينمّ النصّ أعلاه عن مصدريّة عمل (لا) النافية للجنس المتمثّلة في تشبيه (لا) بـ (إنّ) التي تنصب المبتدأ.

يعلّل سيبويه[4] دونما إسهاب سبب ترك التنوين بجعل (لا) مع الاسم المفرَد اسما واحدا. وبإمكاننا أن نفهم من ذلك أنّ التنوين تسقط بفضل التركيب الحاصل بين (لا) واسمها المفرَد. فالاسم المفرد يكون مبنيّا ليس بناء لازما بل بناء عارضا[5] لعلّة عارضة وهي تركيبه مع (لا). غير أنّ سيبويه لا يستعمل التعبير (مبنيّ) للاسم المفرَد، ويكتفي بالإشارة إلى أنّ الاسم لا يكون منوّنا.

---

[1] انظر مثلا: المبرّد، **المقتضب** (القاهرة: وزارة الأوقاف، 1979)، 4، 357؛ ابن السرّاج، **الأصول** (بيروت: مؤسّسة الرِّسالة، 1988)، 1، 379.

[2] سيبويه، **الكتاب** (بيروت: دار الجيل، 1991)، 2، 274.

[3] وذلك باعتبار أنّه ثمّة خلاف بين النّحاة أنفسهم حول نصب الاسم أو بنائه مطلقا.

[4] **الكتاب**2، 274 -275.

[5] البِناء اللازم ثبوت الاسم في آخره بسكون أو حركة نحو **مَنْ** و **هؤلاءِ**، ولا ينفكّ البناء عنه وإن تغيّر موقعه في الجملة فهو ملازم له، والبِناء العارض يكون ببناء الاسم المعرب في الأصل لعلّة عارضة نحوك يا زيدُ.

على ضوء ذلك، تأتي هذه الدراسة لتوضيح عمل (لا) النافية للجنس في الاسم الّذي يليها وتعليل تحديد البناء أو الإعراب له وفق نظريّة العمل عند النحْويّين العرب في القرون الوسطى.

2.1 اقتصار دخول (لا) النافية للجنس على النكرة

لقد أفرد النحْويّون بابا خاصّا لما يعرف بـ **لا النافية للجنس**، التي تدخل على الاسم النكرة نحو: **لا رجلَ، لا عبدَ**[1]. وبدخول (لا) على الاسم النكرة يعني وجود مبنى نحْويّ معيّن يشتمل على معنى معيّن. إذ إنّ Goldenberg يورد اقتباسا هامّا عن ابن جنّي[2]: "أبنية الكلام أربعة: إخبار واستخبار وأمر ونهي". فكلّ مبنى لا بدّ وأن يكون له أحد هذه المعاني، إخبار واستخبار وأمر (طلب) ونهي.

يشير سيبويه[3] إلى أنّ ورود النكرة بعد (لا)، هو من قبيل أنّ ذلك جواب لمبنى الاستفهام الّذي يرد فيه الاسم نكرةً: **هل من عبدٍ؟** بالرّغم من عدم تفصيل سيبويه لذلك، إلّا أنّه يمكننا أن نفهم أنّ مبنى (لا) النافية للجنس موافق لمبنى الاستفهام، على أنّ مبنى جملة (لا) النافية للجنس كما يذكر المبرّد[4]، إنّما هو تابع للإخبار، أي فيه معنى الإخبار، استنادا إلى ما ذكره سيبويه[5] بأنّ (لا) والاسم الّذي يليها في موضع ابتداء، لذا نصَّ المبرّد على أنّ (لا) داخلة على **الابتداء والإخبار**. وبنفس الصدد يصرّح ابن يعيش[6] بأنّ (لا) داخلة على المبتدأ والخبر، وابن عقيل[7] يرى في (لا) حرفا (ناسخا) للابتداء.

---

[1] انظر مثلا: سيبويه، **الكتاب** 2، 275؛ المبرّد، **المقتضب** 4، 375.

[2] العقود، 140، انظر في: Goldenberg 1988، 50.

[3] ن.م.، 275.

[4] **المقتضب** 2، 274.

[5] **الكتاب** 2، 274.

[6] **شرح** (مصر: دار الطباعة النميريّة، د.ت.)، 1، 105.

[7] **شرح ابن عقيل**، (القاهرة: دار الفِكر، 1974)، 2، 5.

هذا بدوره يسوقنا إلى مفهوم النحْويّين[1] **لنفي الجنس** بالارتباط مع الاسم **النكرة**، بأنّ المتكلّم ينقل للمخاطَب خبرا عن استعماله **نفي الجنس**. ففي جملة نحو: **لا رجلَ في الدّار**، نلاحظ الاسم النكرة (رجل) ولِيَ (لا)، ومعناه مطلق العموم، أي أنّ المتكلّم لا يقصد رجلا واحدا معيّنا، وإنّما الرجال **بمختلف أجناسهم**: الصغير والكبير، القويّ والضعيف والطويل والقصير... فالاسم النكرة وإن كان مفردا، إلّا أنّه يشمل الجميع، أي جميع الأجناس المتعدّدة لهذا الاسم (رجل): **لا رجلَ [منَ الرّجال]**، وهذا ما يعرف عند النحْويّين على ما يعرضه Versteegh[2] بصيغة المفرد التي تقع في (موضع الجميع).

والجرجاني[3] يختصر ذلك بالتعبير **استغراق الجنس**، خلافا للنكرة المعبّرة عن الواحد مثل: **جاءني رجلٌ**، التي يقصد بها المتكلّم رجلا واحدا لا أكثر، إمّا زيدا أو عمرا أو أحدا غيرهما. غير أنّ القرشي يستعمل التعبير **القوّة** في سبيل إدراك معنى النكرة. فهو يرى بأنّ النكرة فيها (قوّة) الوقوع على كلّ شيء بتعدّد جنسه دون الاقتصار على شيء واحد معيّن، بخلاف المعرفة التي تقتصر على شيء بعينه. ومع دخول (لا) النافية للجنس على النكرة، يتمّ نفي هذه النكرة بتعدّد جنسها على الإطلاق[4].

لذا نجد سيبويه قد نصّ على عدم جواز دخول (لا) النافية للجنس على الاسم المعرفة[5]. لكن هذا يبقى غامضا نوعا ما من حيث التفسير. المبرّد يوضّح هذا، بأنّ المعرفة لا تفيد في معناها التعميم وتعدّد الجنس. ويدعم المبرّد تفسيره هذا بعدم ورود (من) قبل الاسم المعرفة في صيغة السؤال: (X) **هل من زيدٍ؟** خلافا لما هو حاصل قبل الاسم النكرة: **هل من رجلٍ؟**[6]

---

[1] انظر مثلا: المبرّد، **المقتضب** 4، 357؛ ابن السرّاج، **الأصول** 1، 379.

[2] 1978، 273.

[3] **المقتصد** (بغداد: وزارة الأوقاف والإعلام، 1982)، 2، 799.

[4] **الإرشاد** (جامعة أمّ القرى، 1989)، ص296.

[5] **الكتاب** 2، 296.

[6] **المقتضب** 4، 357.

يكشف Gully في شرحه لنصّ ابن هشام الأنصاري فيما يتعلّق بمعاني الحروف، عن معنى الحرف (مِن) قبل النكرة، على أنّه يفيد (التنصيص على العموم)، وذلك من خلال المثال: **ما جاءني من رجل.** فمعناه عدم مجيء أيّ رجل من الرّجال بشكل عامّ. لكن في مقابل ذلك: **ما جاءني رجلٌ**، حيث لا يوجد (مِن) قبل النكرة، وهنا يكون النفي من حيث العدد على أنّ المتكلّم ينفي مجيء رجل واحد ويثبت مجيء أكثر، فيقول [بل رجلان أو أكثر][1]. لكنّ ابن السرّاج بالمقارنة مع المبرّد، يفترض إسقاط (مِن) قبل النكرة في صيغة السؤال: **هل رجلٌ في الدّار؟** ليتّضح أنّ المعنى المقصود هو السؤال عن رجل واحد، لا عن الجنس ومطلق العموم، كما يكون مع وجود (مِن). فالإجابة عن السؤال: **هل رجلٌ في الدّار؟** تكون بـ (نعم) أو (لا) دون صياغة أيّ شيء بعد (لا)[2].

خلاصة ما ذهب إليه النحْويّون في معنى (لا) النافية للجنس نجده عند ابن هشام الأنصاري، وابن عقيل والشربيني. فابن هشام[3] وابن عقيل[4] يريان أنّ نفي (لا) للجنس يكون على سبيل **التنصيص** بمعنى أنّ (لا) تنصّ على نفي الجنس نصّا على العموم. لكن ابن هشام يؤكّد تسمية (لا) النافية للجنس بـ (التبرئة) كما ورد في نصّ الفرّاء[5]، ونصّ الأستراباذي[6]. كما يوضّح الشّربيني معنى (التبرئة) بأنّ (لا) تدلّ على **البراءة** من الجنس[7].

[1] باستعمال (بل) يكون المعنى هو النفي الّذي في (ما) وإثبات العدد لأكثر من واحد، وهذا ما يعرف بـ(الإضراب). للتوسّع، انظر: Gully 1995، 186.

[2] **الأصول** 1، 379. وإذا زيد على (لا) كجواب لسياق السؤال: هل رجل في الدّار؟، فإنّ ابن السرّاج يشبّه (لا) بليس: لا رجلٌ في الدار، على أنّها تنفي الاسم الواحد وتثبت الأكثر فيقول المتكلّم: لا رجلٌ في الدّار [بل رجلان]، كما سنفصّل لاحقا. للتوسّع، انظر: ابن السرّاج، **الأصول** 1، 398؛ ابن يعيش، **شرح** 2، 111.

[3] **مغني** (بيروت: دار الكتب، 1998)، 1، 461.

[4] **شرح ابن عقيل** 2، 5.

[5] **معاني القرآن** (القاهرة: الدار المصريّة للتأليف والترجمة، 1966-1980)، 1، 120.

[6] **شرح الرضي** (بنغازي: منشورات جامعة بنغازي، 1973-1978)، 2، 165.

[7] انظر: Carter 1981، 410.

2.2 عمل (لا) النافية للجنس

انطلاقا من نصّ سيبويه[1] بأنّ (لا) النافية للجنس عاملة في الاسم الذي يليها حين قال: "و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها"، فإنّه يتّضح تأكيد سيبويه عمل (لا) النافية للجنس.

يسوق ابن السرّاج عرض النحْويّ الكوفيّ الفرّاء الذي يؤكّد التمييز بين (لا التبرئة) التي يليها الاسم منصوبا و (لا) التي بمعنى (غير)، حيث إنّ **لا التبرئة** تختلف في معناها عن (لا) التي بمعنى (غير) نحو: **مررتُ برجلٍ لا عالمٍ ولا زاهدٍ**. ففي المثال تظهر (لا) بمعنى غير ويصنّفها الفرّاء- فيما يعرضه ابن السرّاج- على أنّها غير عاملة. في حين إنّ (لا التبرئة) النافية للجنس، هي التي يليها الاسم مباشرة ويكون منصوبا. فهو ينصّ على أنّ (لا التبرئة) خرجت من معنى (غير) إلى معنى (ليسَ) أي النفي ودخولها على النكرة يفيد التبرئة[2].

بكلمات أخرى، فإنّ (لا) التي بمعنى (غير) يعمل ما قبلها فيما بعدها، باعتبارها حرفا زائدا، كما يبرز يُبْرِزُ لنا Peled[3] من حيث الإعراب، فلا يكون لها تأثير في الإعراب لأنها غير عاملة، لكن معناها باق وهو معنى (غير). فالزيادة هنا تكون بين العامل والمعمول كما يوضّح الزجاجي[4].

بالإضافة إلى ذلك نجد النصوص التي تشير إلى تصنيف (لا) النافية إلى نوعين: عاملة وهي التي لنفي الجنس، وغير عاملة. فابن يعيش يصرّح قائلا: "واعلم أنّ لا النافية على ضربَين: عاملة وغير عاملة، فالعاملة التي تنفي على جهة استغراق الجنس"[5]. ويضيف

---

[1] **الكتاب** 2، 274.

[2] **الأصول** 1، 381.

[3] 1992، amal ʿ، 158.

[4] **الجمل** (بيروت: مؤسّسة الرسالة، 1985)، ص239. وبهذا الخصوص، انظر أيضا: ابن يعيش الصنعاني، **التهذيب** (بيروت: دار الجيل، 1991)، ص139.

[5] **شرح** 1، 105.

القرشي: "... وإعمالها [لا] وقتا وإلغائها آخر"[1]. فهو يلمّح بهذا إلى (لا) النافية غير العاملة.

إذا فـ (لا) إذا كانت نافية للجنس فهي **عاملة**، في حين إذا كانت نافية نفيا عاديّا أو كانت بمعنى (غير) فهي غير عاملة.

والسؤال المطروح: ما هي مصدريّة عمل (لا) النافية للجنس؟

في الاقتباس السابق المأخوذ عن سيبويه، يوجد تلميح إلى أنّ (لا) تعمل في الاسم النكرة الذي يليها **بالتناظر** مع (إنّ)، فالتناظر والمشابهة تعلّل مصداقيّة عمل (لا) في الاسم النكرة وبالتالي فإنّ المبنى يكون مقبولا نحْويّا[2]. وهذا يعني أنّ (لا) تنصب الاسم النكرة مثل (إنّ)، لأنّ (إنّ) تنصب المبتدأ، لكن نصّ سيبويه يشير إلى وجوب ترك التنوين. وسنعود إلى تفصيل هذا التشابه ووجوب ترك التنوين والتعليلات النحْويّة في ذلك[3].

لكن ابن السرّاج يعرض ادّعاء للنحْويّ الكوفيّ الكسائي يُظهر فيه رأيا آخر في العمل وتحديد النصب بدون تنوين للاسم النكرة. فالكسائي يرى بأنّ النكرة يتقدّم خبرها عليها [في الدّار رجلٌ]، أمّا لا التبرئة فإنّ الخبر يقع دائما بعدها [لا رجلَ في الدّار]، لذا انتقلوا من رفع الاسم إلى نصبه للتفرقة والتمييز بين المبنيَين[4].

ابن الأنباري يتعرّض إلى مثل هذا المذهب ويدحضه، حيث يقول: "... وما وجه المناسبة بينه [بين المذهب المذكور أعلاه] وبين **النّصب**؟"[5] والذي يقصده ابن الأنباري، أنّ المبتدأ يرتفع بعامل الابتداء على مذهب سيبويه والنحْويّين البصريّين، وبالترافع على مذهب الكوفيّين[6] غير أنّه في حالة كون المبتدأ **نكرة** وكون الخبر مكوّنا من حرف جرّ ومجرور أو

---

[1] **الإرشاد**، ص296.

[2] انظر: Owens 1990، 25.

[3] سنفصّل لاحقا في هذا البند ماذا يعني ترك التنوين، بما في ذلك ادّعاءات النحْويّين الكوفيّين من خلال عرض ابن الأنباري في كتابه **الإنصاف**.

[4] **الأصول** 1، 381.

[5] **الإنصاف** (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى)، 1، 226-227.

[6] انظر: Peled 1994، 152.

ظرف، فإنّه يتقدّم الخبر على المبتدأ نحو: **في الدّار رجلٌ**، على ضوء المبدأ الوارد عند ابن جني: نقض المراتب إذا عرضَ هناك عارض[1]. وبالتالي فإنّ قلب الترتيب في الجملة ليس **عاملا يغيّر** رفع المبتدأ، كذلك، بدخول (لا) النافية للجنس على الاسم النكرة نحو: **لا رجلَ في الدّار**، فإنّ عدم تقديم الخبر على اسم (لا) لا يعتبر عاملا يغيّر رفع الاسم إلى **النصب**، وإنّما العامل شيء آخر كما سنبيّن لاحقا.

وهناك مذهب آخر يعرضه ابن الأنباري للكوفيّين يستند إلى (التقدير)، والمقصود تقدير جزء مضمر في ذهن المتكلّم غير ظاهر في الجملة[2]، وهو الفعل [أجِدُ]، فجملة التقدير: **لا [أجِدُ] رجلا في الدّار**، فيها العامل (الفعل) الذي يسبق الاسم وينصبه، لكن لم يظهر في الجملة بسبب الاكتفاء بـ (لا) التي تدلّ عليه[3].

وهذا المذهب يتدعّم بالتناظر مع الجملة: **إنْ قمتَ قمتُ وإن لا فلا**، التي تقديرها: **وإن لا [تقمْ] فلا [أقومُ]**[4]. يرفض ابن الأنباري هذا المذهب أيضا، على أنّه ينقصه الدليل. وعلى ما يبدو ينوّه ابن الأنباري هنا بما ذكره Levin عن النّحْويّين حول ظاهرة (اتّساع الكلام) في المبنى الحرفيّ للجملة بحيث يكون (سعة) في حذف أجزاء لا حاجة لإظهارها[5]. فجملة **وإن لا فلا**، تتضمّن جملة التقدير: [**وإن لا تقم فلا أقوم**]، في الوقت الذي عطفت فيه على الجملة السابقة: **إن قمتَ قمتُ**. أمّا **لا رجلَ في الدّار**، فلا دليل على وجود عامل مضمر بعد (لا) قبل الاسم، ولعدم وجوده أصلا قبل الاسم في مبنى السؤال: **هل من رجلٍ؟** يسقط المذهب هذا[6].

---

[1] انظر حول هذا المبدأ: Peled 1992، Cataphora، 106. وحول تقديم الخبر على المبتدأ، انظر: Bohas 1990، 57.

[2] انظر: Levin 1997، 144.

[3] **الإنصاف** 1، 225.

[4] للتوسّع، انظر: ابن الأنباري، **الإنصاف** 1، 225.

[5] انظر: Levin 1997، 156.

[6] ابن الأنباري، **الإنصاف** 1، 225-226.

مذهب ثالث للكوفيّين يتلخّص في أنّ (لا) إنّما خرجت من معنى (غير): **زيدٌ لا عاقلٌ ولا جاهلٌ**، إلى معنى (ليسَ) أي النفي، فنصَبَت (لا) بهذا الخروج الاسم النكرة الذي يليها[1].

ويفنّد ابن الأنباري هذا الرأي بأنّ (ليس) هي من أخوات (كانَ)؛ أي أنّها ترفع الاسم المبتدأ لا تنصبه، وعلى هذا ينبغي أن يكون اسم (لا) مرفوعا لا منصوبا[2].

بقي قول للنحْويّين الكوفيّين هو نفسه قول النحْويّين البصريّين على مذهب سيبويه، وهو أنّ عمل (لا) النافية للجنس جاء بالتناظر مع (إنّ)، غير أنّهم خالفوهم في تعليل ترك التنوين، كما سنبيّن لاحقا.

بالرّغم من أنّ سيبويه[3] لا يفصّل التناظر القائم بين (لا) و (إنّ)، إلّا أنّه يؤكّد وجود عوامل داخلة على النكرة مثل (كم) الخبريّة والاستفهاميّة و (رُبّ). أمّا المبرّد فيوضّح بأنّ التناظر من جهة دخول (لا) على **الابتداء** والخبر كدخول (إنّ) عليهما[4].

وإذا انتبهنا إلى ما يذكره Versteegh، من أنّ كلّ كلمة لها موقعها في الجملة، وكلّ ظاهرة نحْويّة- مثل ظاهرة (لا) النافية للجنس، يجب أن تعلّل نحْويّا، نجد النقص عند المبرّد في توضيح التناظر بين (لا) و (إنّ). فـ Versteegh يبرز اهتمام النحْويّين **بالأصول** في شرح مبنى جملة معيّنة[5]، حيث إنّ (نصب) الاسم مرتبط بعمل الفعل، وهذا هو (الأصل)[6]،

---

[1] ن.م.

[2] بخصوص رفع كان وأخواتها للمبتدأ، بالإمكان الرجوع إلى: Versteegh 1978، 269.

[3] **الكتاب** 2، 274.

[4] **المقتضب** 4، 357.

[5] 1978، 261-262.

[6] عند النحْويّين تعرف القواعد الأساسيّة ب(الأصول)، في حين تعرف المباني الثانويّة المشتقّة من الأساسيّة ب(الفروع) التي تُقبَل وفق أحكام معيّنة. انظر: Peled 1992، Cataphora، 94.

غير أنّ تغيير مكانة عنصر ما في الجملة، يتطلّب تعليله بـ **القياس** (analogy)، الأمر الذي ينسحب على تناظر (إنّ) مع (الفعل) لتكون عاملا ناصبا للاسم[1].

في مقابل المبرّد، نجد نحْويّين متأخّرين علّلوا **القياس**[2] بين (لا) و (إنَّ) من حيث **التناقض** في المعنى، فالجرجاني والمجاشعي وابن يعيش ينصّون على أنّ معنى (لا) النفي، في حين أنّ معنى (إنَّ) للإثبات والتأكيد[3].

ما نودّ لفت النظر إليه، هو أنّ القياس والتشابه يحتلّ مكانة متجذّرة في النظريّة النحْويّة، ويعتمد عليه النحْويّون لشرح العامل[4]، لذا نجد الجرجاني يشير إلى أنّه توجد حالات يكون فيها **النقيض** مشابها **للنقيض**[5]، والمجاشعي يضيف إلى ذلك بأنّ **النقيض** يشابه **النقيض** كما أنّ **النظير** يشابه **النظير**[6].

والمقصود هنا ما يوضّحه ابن يعيش بأنّ القياس والتشابه في حالات، يتمّ بين **النقيضين** في (الإعراب)، كما يكون بين **النظيرين**[7]. و(الإعراب) هو تحديد أواخر الاسم بالعامل والكشف عن الارتباطات النحْويّة بين أركان الجملة[8].

---

[1] حول هذا، بالإمكان الرجوع إلى: Letourmeau 1993، 263؛ Owens 1988، 193-194؛ Levin 1995، 220.

[2] هناك نحْويّان استعملا التعبير (الحمل على)، عن القياس والتناظر وهما ابن الحاجب والشربيني. فابن الحاجب يقول عن (لا): "**محمولة على** إنّ". انظر ابن الحاجب، **الأمالي النحويّة** (بيروت: عالَم الكتب، 1985)، 2، 124. والشربيني يقول: "والشيء **يُحمَل على** نقيضه". انظر في: Carter 1981، 410.

[3] الجرجاني، **المقتصد** 2، 799؛ المجاشعي، **شرح عيون الإعراب** (د.م.: دار المعارف، 1988)، ص114؛ ابن يعيش، **شرح** 1، 105.

[4] انظر: Mroth 1995، 103.

[5] **المقتصد** 2، 799.

[6] المجاشعي، **شرح عيون**، ص114. انظر أيضا: الشربيني في: Carter 1981، 410.

[7] **شرح** 1، 105.

[8] انظر: Pena 1997، 104.

فالجرجاني يصرّح بأنّ (كم) الخبريّة التي معناها يفيد التكثير هي نقيضة (رُبَّ) التي معناها يفيد التقليل، لكن (الإعراب) هو واحد على أنّ الاسم النكرة يجرّ بـ(كم) تشبيها لها بـ(رُبَّ) من حيث معنى التضاد[1].

أمّا ابن يعيش فيشرح ذلك من خلال جملة الإثبات: **ضربتُ زيدا**، وجملة النفي: **ما ضربتُ زيدا**. فالملاحظ أنّه في جملة الإثبات **ضربتُ زيدا**، يشمل الإعراب الفاعل المرفوع والمفعول المنصوب، وهو نفس الإعراب في جملة النفي الذي يشمل الفاعل المرفوع والمفعول المنصوب[2]. الجدير ذكره شرح Owens لهذا المثال بأنّ معنى النفي واقع على الفعل، غير أنّ الارتباطات النحْويّة باقية كما هي[3].

وجه آخر للتناظر يسوقه المجاشعي وهو أنّ (لا) تحتاج إلى اسمين بالمشابهة مع (إنَّ) التي تحتاج إلى اسمين[4]، وابن يعيش يذكر أنّ (لا) متصدّرة للجملة مثل (إنّ)[5].

يتّضح من عرضنا هذا أنّ (لا) النافية للجنس استحقّت **عمل** (إنّ) بالقياس والتشابه، لذا تعتبر (عاملا لفظيّا) ناسخا للابتداء، لأنّ (لا) مشابهة لـ(إنّ) فهي عاملة عملها، ولا يكون المبتدأ معمولا للابتداء في هذه الحالة[6]، بل منصوبا بـ(لا): **لا رجلًا في الدّار**[7] ، لكن يسقط التنوين كما سنفصّل.

---

[1] **المقتصد** 2، 799.

[2] **شرح** 1، 105.

[3] 1988، 254-255.

[4] **شرح عيون** ، ص114.

[5] شرح 1، 105.

[6] انظر: Peled 1992، ʿamal، 150.

[7] المثال بهذا الضبط وارد عند الجرجاني، **المقتصد** 2، 799.

3.1 اسم (لا) النافية للجنس المفرَد

ينصّ غالبيّة النحْويّين على وجوب ترك التنوين في الاسم النكرة المفرَد ، الذي يقول عنه الشربيني: "مفرَد عن الإضافة وشبهها"[1]؛ أي هو اسم غير متعلّق باسم بعده المعمول- كالمضاف إليه ومعمول الشبيه بالمضاف.

لقد أشار سيبويه إلى وجوب ترك التنوين. ويقصد سيبويه بذلك أنّ (لا) النافية للجنس تُجعَل مع الاسم النكرة المفرد بعدها اسما واحدا: **لا رجلَ**، مثل خمسةَ عشرَ، ولم يستعمل سيبويه التعبير (بِناء)، لكنّه يعتبرهما (لا + رجل) بمنزلة اسم واحد[2].

وهذا ما يوضّحه Veesteegh من اعتبار تركيب مكوّن من جزأين كلمة واحدة[3]. إلّا أنّ سيبويه يدعّم هذا الاعتبار بوجود تراكيب من هذا النوع نحو: خمسةَ عشرَ. واسم العدد خمسةَ عشرَ هو تركيب (اللفظ)، بحيث يقابله تركيب المعنى[4]: خمسةٌ وعشرةٌ.

والملاحظ عند الجرجاني أنّ الرابط بين جزأي العدد هو حرف العطف (و): خمسةٌ وعشرةٌ، لكن جُعِل الاسمان اسما واحدا. والجرجاني يستعمل التعبير (بناء) الذي يكون بحذف حرف العطف (و)، وضمّ الاسم الثاني إلى الأوّل، وذلك لأنّ تركيب الاسمين معا يتضمّن معنى حرف العطف، فلا حاجة لإثباته[5].

أمّا الاسم الأوّل في العدد فيبنى على الفتح لأنّه متصدّر الاسمين باعتبار ما يذكره الجرجاني أنَّ كلّ اسمين بُنِيا معا في اسم واحد يكون الأوّل منهما مبنيّا على الفتح نحو:

---

[1] انظر الشربيني في: Carter 1981، 412.

[2] **الكتاب** 2، 274.

[3] 1978، 270.

[4] حول تركيب اللفظ والمعنى، انظر: Peled 1992، Cataphora، 95.

[5] **المقتضب** 2، 735.

حضرَموتَ[1]. وهو كما يشير Salibi اسم مركّب من جزأين: **حضرَ-موتَ** مبنيين معا على فتح الجزأين[2].

ويوضّح الجرجاني بناء الجزء الأوّل في **حضرَموتَ** على الفتحة (حضرَ) بمجرّد تركيب الجزء الثاني (موت) معه، قياسا بفتح الحرف الأخير في الاسم عند إلحاق تاء التأنيث نحو: **ضاربٌ-ضاربَة**، ومن هنا يبنى الجزء الأوّل في خمسةَ عشرَ على الفتحة. والجزء الثاني (عشرةَ) فإنّه يبنى على نفس حركة حرف العطف (وَ) المقدّر في تركيب المعنى، وتحذف التاء من (عشرةَ) لدلالة التاء الأولى في (خمسةَ) عليها. فيكون بهذا خمسةَ عشرَ مبنيّا بناء عارضا بسبب التركيب[3].

من جهة أخرى نطرح السؤال: لماذا بُنِيَ الاسم النكرة المفرد مع (لا) النافية للجنس؟

سيبويه يعلّل ذلك بأنّ (لا) تختلف عن غيرها من العوامل المحدّدة للنصب مثل الفعل واسم الفاعل، إذ إنّها لا تدخل إلّا على النكرة، لذا لزمها أن تُجعَل مع الاسم النكرة المفرد اسما واحدا، ولزم التغيير في اللفظ وهو ترك التنوين بسبب هذا (البناء)[4]. ولا يفصّل سيبويه أكثر من ذلك، مكتفيا بالإشارة إلى أنّ ذلك يشبه تركيب النداء نحو: **يا اللهُ**، الذي يظهر فيه المنادى (مبنيّا) مع سقوط التنوين[5]. فالمنادى في الأصل كما جاء في (باب النداء)[6] منصوب بتقدير الفعل [أنادي] الذي أضمر في أداة النداء (يا) التي للتنبيه[7]، قبل الاسم

[1] يشير Salibi 1981، 394-395، 397، إلى استعمال هذه الكلمة في اللغة العربيّة الجنوبيّة القديمة، والتي معناها "مدينة الموت"، وذلك لأنّ (حضر) في هذه اللغة هي حاضرة (مدينة) التي سكنها العرب في أرض يقطا جنوب شبه الجزيرة العربيّة.

[2] 1981، 394.

[3] **المقتصد** 2، 735.

[4] **الكتاب** 2، 274.

[5] ن.م.، 275.

[6] ن.م.، 182.

[7] انظر: Versteegh 1978، 276.

المضاف نحو: **يا عبدَ الله**، والشبيه بالمضاف والنكرة غير المقصودة: **يا** رجلًا **صالحًا**، لأنّه بهذه الأسماء يكون الكلام طويلا، بالتناظر مع **هو قبلَكَ** الذي فيه اسم منصوب طال به الكلام. في حين أنّ المنادى المفرد يجيء مرفوعا بالتناظر مع **قبلُ و بعدُ** ويترك التنوين منه كما يترك من **قبلُ و بعدُ**: **يا زيدُ**، غير أنّ لهذا المنادى (إعراب محليّ)، بمعنى أنّ تركيب النداء يوجب (البناء)، ومع ذلك يبقى للكلمة محلّها من الإعراب في الجملة وهو النصب[1]، فهو منادى مبنيّ على الضمّ أو على علامة رفعه قبل النداء: يا رجلانِ، يا نبيّونَ[2] لكنّه في محلّ نصب.

وقلنا إعراب محليّ بناء على نظريّة الإعراب التي وفق ما يذكره Peled تقتضي تحديد (حالة) للاسم والانتقال مما قبل الإعراب (السّكون) إلى حالة معيّنة وهي هنا النصب، والانتقال من حالة إلى أخرى بوجود العامل الذي هو المحدّد للارتباطات النحْويّة الشاملة للإعراب[3].

وبما أنّ نصّ سيبويه يعتبر بمثابة الأساس المعتمَد عند المبرّد[4]، فإنّ المبرّد يشير بوضوح إلى ما ذكره سيبويه من اعتبار (لا) النافية للجنس عاملة في الاسم النكرة المفرد لكن مع ترك التنوين، بالتناظر مع التركيب الندائيّ: **يا ابنَ أُمَّ**، الذي يظهر فيه المضاف إليه (أُمَّ) بدون تنوين وهو (مبنيّ) مع (ابن) بعد حذف **ياء الإضافة**[5]، إذ إنّه في الأصل كما جاء عند سيبويه في باب النداء: يا ابنَ أُمّي، لكن أُدرج بكثرة حذف الياء (ياء الإضافة)، مع بقاء محلّ المضاف إليه في الإعراب وهو الجرّ[6].

---

[1] انظر: Bohas 1990، 61.

[2] انظر: Wright 1971، 2، ص85.

[3] 1994، 153-154.

[4] انظر: Bernards 1997، 8، 11.

[5] **المقتضب** 4، 358.

[6] **الكتاب** 2، 214.

إلّا أنّ المبرّد يستعمل التعبير (موضع) الذي يشير فيه إلى مكانة اسم (لا) النكرة المفرَد غير المنوّن، في الإعراب، وهو النصب، حيث يقول: "وكذلك لا رجلَ في الدّار، (رجل) في موضع نصب".

بالرّغم من الصعوبة في عدم استعمال المبرّد المصطلح (بناء)، إلّا أنّنا يمكننا فهم تفسيره لنصّ سيبويه والإشارة إلى مرحليّة (البناء)[1]، بأنّ اسم (لا) النافية للجنس النكرة المفرَد هو منصوب بها، ومن ثَمّ (بُنِيَ)، فسقط التنوين بسبب (البناء)[2].

أبو علي الفارسي في المقابل يستعمل الاصطلاحين **بناء** و **إعراب**، ضمن هذا السياق، لكنّه يؤكّد بشكل صريح مرحليّة البناء. فهو يعتبر أنّ العامل (لا) النافية للجنس هو عامل إعراب، أي يحدّد النصب للاسم الذي يليه، وهذا النصب هو نصب (صحيح)، بمعنى أنّ **الفتحة** تظهر كحركة له في حالة كون الاسم النكرة غير مفرَد [**لا خيرًا من زيد**]. لذا أبو علي الفارسي يفرّق بين العامل الموجِب للإعراب، والسبب الموجِب للبناء. فإنّ ضمّ (لا) مع الاسم النكرة المفرد على حدّ قوله هو **البناء**. لكن بناء الاسم مع الاسم نحو حضرَموتَ يكون مبنيّا على الفتح (فهم يبنونهما على الفتح)، في حين أنّ اسم (لا) النافية للجنس المفرَد **المبنيّ** معها يكون مبنيّا على حركة كانت موجودة <u>قبل</u> البناء، وهي حركة الإعراب (مع التنوين) للتحوّل إلى حركة بناء (الفتحة)[3].

[1] ضمن هذا الإطار يعبّر الأستراباذي، **شرح الرضي**، 2، 155، بوضوح عن مذهب المبرّد في تفسيره نصّ سيبويه مستعملا الاصطلاح **بناء** بعد أن تبلور استعماله عند النحْويّين المتأخّرين بعد المبرّد، مؤكّدا على مرحليّة بناء الاسم النكرة المفرَد: "فأوّل المبرّد قوله [قول سيبويه]: تنصبه بغير تنوين، بأنّها نصبته أوّلا لكنه بُنِيَ بعد ذلك فحذف منه التنوين، كما حذف في خمسةَ عشرَ للبناء، اتّفاقا".

[2] **لمقتضب** 4، 358.

[3] **المسائل العسكريّة** (القاهرة: المؤسسة السعوديّة، 1982)، ص244-246.

ابن جني يصرّح باستعمال المصطلح **بناء على الفتح** للنكرة المفرَد: "وتبنى معها [مع لا] على الفتح"[1]. كذلك نجد أنّ والجرجاني يتبع أبا علي الفارسي مشيرا إلى أنّ حركة البناء هي المستحقّة دون أخرى غير ملائمة (أجنبيّة)[2].

تفصيل أكثر لمرحليّة البناء نجده عند المجاشعي، بأنّ **البناء** إنّما تمّ لتضمّن معنى الحرف (مِن) بالتناظر مع بناء خمسةَ عشرَ لتضمّن الواو، حيث أنّ **لا رجلَ** تتضمّن معنى الحرف (مِن): **لا مِن رجلٍ**، الموضوعة للنفي العامّ وفق السؤال: **هل مِن رجلٍ؟** لكن يتمّ حذف (مِن) على سبيل تخفيف العناصر من الجملة دون الإخلال بالمعنى[3]. وهذه الظاهرة يشير إليها Owens بما يعرّف **بالاتّساع**، عندما تكون إمكانيّة حذف أحد العناصر شريطة أن يتوفّر المعنى التامّ[4]. لذا بُنِيَ الاسم المفرَد مع (لا) لتضمّن الحرف.

خلافا لأبي علي الفارسي والجرجاني، يؤكّد كلّ من المجاشعي والقرشي البناء على الفتحة، من قِبَل أنّها أخفّ الحركات، لأنّ البناء (بناء الحرف مع الاسم) يثقل على اللسان. لكن هذا المذهب يخلق مشكلة بخصوص الاسم في صيغة المثنّى وجمع المذكّر السّالم كما سنبيّن لاحقا، إذ لا مجال للبناء على الفتح فيهما[5].

أمّا ابن يعيش فيلمّح بهذا الخصوص إلى ما يعرف بالبناء اللازم والبناء العارض[6]. فهو يرى في بناء الاسم النكرة المفرَد على حركة مناسبة لحالته الإعرابيّة قبل البناء على أنّ هذه الحركة هي نائبة عن حركة الإعراب، وبهذا يتميّز بناء هذا الاسم عمّا بُنِيَ دون أن تكون له

---

[1] **اللمع** (بيروت: عالَم الكتب، 1985)، ص97.

[2] المقتصد 2، 800.

[3] **شرح عيون** ، ص113.

[4] 1988، 191.

[5] المجاشعي، **شرح عيون** ، ص113؛ القرشي، **الإرشاد**، ص297.

[6] البِناء اللازم ثبوت الاسم في آخره بسكون أو حركة نحو **مَنْ** و **هؤلاءِ**، ولا ينفكّ البناء عنه وإن تغيّر موقعه في الجملة فهو ملازم له، والبِناء العارض يكون ببناء الاسم المعرب في الأصل لعلّة عارضة نحوك يا زيدُ.

حالة إعرابيّة نحو **مَنْ و هؤلاءِ**. فكأنّه يقول إنّ حركة البناء على آخر الاسم المفرَد جاءت لعلّة عارضة أوجبت البناء ومنعت الإعراب للاسم، بمعنى أن يكون منصوبا مع التنوين[1].

يسترعي انتباهنا ما أورده ابن عصفور حول التمييز بين البناء **للتركيب** والبناء **لتضمّن معنى الحرف**. والمراد بالبناء للتركيب أنّ البناء يحصل بتركيب (لا) مع الاسم ليصيرا اسما واحدا، ويكون البناء بفتح الجزأين مثل حضرَموتَ. أمّا البناء لتضمّن معنى الحرف، فهو ما أشرنا إليه سابقا من تضمّن معنى الحرف (مِن) في المعنى لذا يتمّ بناء الاسم مع (لا)[2].

لكنّ ابن عصفور يرجّح النوع الثاني من البناء لأنّه أكثر من النوع الأوّل، فكأنّ ابن عصفور يفسّر قول سيبويه عن (لا): "لأنّها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسةَ عشرَ"[3]، بالبناء لتضمّن معنى الحرف مثلما تضمّنته خمسةَ عشرَ.

وابن عصفور ينصّ على أنّ اسم (لا) النافية للجنس المفرَد لا بدّ وأن يأتي في صيغة المفرد أو المثنّى أو جمع سالم للمذكّر أو المؤنّث: "فلا يخلو [الاسم] أن يكون مفردا أو مثنى أو مجموعا جمع سلامة بالواو والنون أو بالألف والتاء"[4]. ونفس هذا النحْويّ يجذب الانتباه إلى أنّه متى يكن الاسم في إحدى هذه الصيغ، فإنّه يبنى مع (لا) لتضمّن معنى الحرف، ويبنى على الحركة الملائمة للنصب[5]. يستدلّ ابن عصفور على ذلك من خلال الافتراض بأنّ البناء للتركيب في صيغة المثنى وجمع المذكّر السالم، يوجِب البناء على الفتح للاسم. وهذا لا يكون لأنّه لا مجال **للفتحة** في هاتين الصيغتين، إذ أنّ الصيغة في التثنية تنتهي بالألف والنون أو بالياء والنون، وفي الجمع المذكّر السالم بالواو والنون أو الياء والنون، ملحقات بآخر الاسم[6]. لذا فالبناء لتضمّن معنى الحرف هو الأرجح والأكثر، ومن جهة أخرى يستدلّ

[1] شرح 1، 105.

[2] **شرح جمل** (بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينيّة، 1982)، 2، 271.

[3] **الكتاب** 2، 274.

[4] **شرح جمل**2، 270.

[5] ن.م.، ص272.

[6] ن.م.، ص273.

ابن عصفور من هذا الطرح على أنّ البناء لتضمّن الحرف لا يكون على الفتح باعتبارها أخفّ الحركات لعدم وجودها على آخر المثنى وجمع المذكّر السالم، بل لأنّها حركة مناسبة للنصب، كما أنّ **الياء** هي حركة مناسبة للنصب للصيغتين المثنى وجمع المذكّر السالم: "فكما أنّ منصوب التثنية بالياء فكذلك يكون مع (لا)"[1].

إذًا يتّضح أنّ اسم (لا) النافية للجنس المفرَد يبنى بناء عارضا[2] مع (لا) لتضمّن معنى الحرف ويبنى **على ما ينصب به**.

ابن هشام الأنصاري يعبّر عن هذا بشكل واضح: "فبناؤه على ما ينصب به لو كان معربا، فيبنى على الفتح في نحو: لا رجلَ ولا رجالَ... وعلى الياء في نحو: لا رجلَيْنِ ولا قائمِينَ... وعلى الكسرة في نحو لا مسلماتِ"[3].

بالرّغم من تغلّب المذهب في بناء جمع المؤنث السالم على الكسرة، إلّا أنّ هناك إشارة من الأستراباذي وابن هشام الأنصاري إلى البناء على الفتحة. فالأستراباذي يسند إلى المازني رأيه ببناء جمع المؤنث السالم على الفتحة وذلك على سبيل الإطراد، بمعنى اتّباع نسق واحد في بناء المفرَد على الفتحة، وعدم المخالفة: **لا لذّاتَ**[4].

أمّا ابن هشام فيشير إلى أنّ الفتحة هي الحركة التي يستحقّها المركّب[5]، لكن هذا الرأي ضعّفه ابن عصفور كما أسلفنا، لأنّ القول بالبناء لتضمّن الحرف أقوى من البناء للتركيب.

[1] ن.م. ، ص273. وبناء على ذلك يؤكّد ابن عصفور، ن.م.، ص272، بناء الاسم في صيغة جمع المؤنّث السالم على **الكسر** كحركة مناسبة للنصب.

[2] **طروء** البناء عند القرشي، **الإرشاد**، ص297

[3] **مغني** 1، 462-463.

[4] ابن هشام، **مغني** 1، 462-463؛ الأستراباذي، **شرح الرضي** 2، 158. وحول الإطراد، بالإمكان الرجوع إلى: Maroth 1995، 107.

[5] **مغني** 1، 462-463.

ومهما يكن فالأستراباذي يقول: "والبناء على ما ينصب به كما لو كان معربا"[1]، فلو كان معربا فإنّ نصبه يكون **بتنوين الكسرة**، والبناء يسقط التنوين، فيكون البناء على الكسرة.

والجدير بنا ذكره أنّ الاسم النكرة المفرَد يحتلّ مكانا من الإعراب[2] وهو هنا النصب، وهذا ما نجده مصرّحا به عند القرشي: "وهو [المفرَد] منصوب المحلّ"[3].

3.2: اسم (لا) النافية للجنس المفرد بين سيبويه والمبرّد

من البند السابق يتّضح لنا أنّ سقوط التنوين يأتي بفضل البناء وكون الاسم مبنيّا. وبخصوص هذا الاسم في حالة مجيئه في صيغتي المثنى وجمع المذكّر السالم، فإنّ التطرّق يكون بخصوص النون.

بما أنّ سيبويه يعتمد أقوال **العرب**، وهم على ما يذكر Levien أولئك البدو من عدّة قبائل الذين أقاموا في ضواحي البصرة[4]، فإنّ سيويه يقول: "العرب تقول: لا غلامَيْن عندك ولا أبَ فيها، وأثبتوا **النون**"[5]. فهو يعتبر اسم (لا) في صيغة المثنى (مبنيّا) مع ثبوت النون بخلاف سقوط التنوين في : **لا أبَ فيها**، بدلالة استعمال العرب. مع هذا فإنّ سيبويه يعزّز هذا الاستعمال قياسا **بالاسم الموصول** بما بعده حيث لا تحذف النون منه: **الّذين في الدّار**، باعتبار الاسم الموصول وما بعده اسما واحدا مع ثبوت النون، لأنّها تختلف عن التنوين[6]. فالنون تثبت مع الاسم في حالة التعريف بـ(ال)، خلافا للتنوين الذي يسقط بدخول (ال)[7]، وكذلك فإنّ النون تثبت في المثنى والجمع للاسم الممنوع من الصرف مثل: [أحمران] و [بساتين]، في الوقت الذي يسقط فيه التنوين في الممنوع من الصرف: [أحمرُ].

---

[1] **شرح الرضي** 2، 157.

[2] حول هذا، انظر: Owens 1990، 22-23.

[3] **الإرشاد**، ص297.

[4] 1995، 214.

[5] **الكتاب** 2، 283.

[6] ن.م.

[7] للتوسّع بخصوص التعريف و(ال)، بالإمكان الرجوع إلى Drozdik 1970، 9، 12.

وفي موضع آخر يعبّر سيبويه عن هذا **بقوّة** النون في مقابل التنوين: "فإن قلت لا غلامَين... أثبتَّ النون، والنون لا تذهب ...، لأنّ النون **أقوى** من التنوين، فلم يجروا عليها ما أجروا على التنوين في هذا الباب، لأنّه مفارق للنون،

ولأنّها [النون] تثبت فيما لا يثبت فيه [التنوين]"[1].

في المقابل نجد موقفا مخالفا عند المبرّد، والذي تعرّفنا به Bernards كنحْويّ يخرج أحيانا عن تعليلات معيّنة، ويسهب في مذهب خاصّ به[2]، وهو ضمن هذا الإطار يعتبر الاسم في التثنية وجمع المذكّر السالم (معربا)، أي منصوبا ب(لا) نصبا صحيحا دون اعتراض البناء لهذا الإعراب، وإن كان لا يستعمل الاصطلاح (معرب).

في نصّ كتاب سيبويه نجده يعلّل عدم بناء المثنى وجمع المذكّر السالم بأنّ هذه الأسماء لم تجئ (مبنيّة)[3]، بمعنى أنّه لا يوجد لها نظير في البناء (اللازم)، فلا يكون لها إذًا بناء (عارض) مع (لا) النافية للجنس.

في الواقع، ابن يعيش يردّ على هذا المذهب، بأنّ الحكم لا يتوقّف على وجود النظير[4]، لأنّ الدليل على مرحليّة البناء موجود، كما شرحناه. فهو عمليّا يؤكّد مذهب سيبويه من (بناء) المفرد في صيغة المثنى وصيغة جمع المذكّر السالم، مع (لا) بثبوت النون.

ابن عصفور علاوة على ذلك، يحاول تفنيد مذهب المبرّد، عن طريق الإتيان بالنظير في بناء هذه الأسماء بناء لازما. فهو ينسب إلى المبرّد مذهبه بأنّ الأسماء المثنّاة مثل: هذان و اللذان، وما شابه المبنيّة بناء لازما، إنّما هي أسماء **في صيغة** التثنية وليست مثنّاة على الحقيقة ك(غلام). فابن عصفور يردّ على هذا المذهب من خلال التطرّق إلى إيجاد النظير وهو اسم العدد (اثنان)، الذي يرى فيه اسما مبنيّا إذا قصد به مجرّد العدد[5].

---

[1] **الكتاب** 2، 286.

[2] 1997، 24.

[3] **الكتاب** 4، 366.

[4] **شرح** 2، 106.

[5] **شرح جمل** 2، 272.

وإذا رجعنا إلى ابن منظور، وفحص هذا الاسم في مادّة **ثني**، نجد أنّ (اثنان) معناه اسمان قرينان لا يفردان، ويقول عنه ابن منظور: "ولو جاز أن يفرد لكان واحده (اثن) مثل (ابن)"[1].

فابن منظور يضعّف احتمال اعتبار هذا الاسم مثنى في الحقيقة إذ لا يُتكلَّم ب(اثن) كمفرد حقيقيّ مثل (ابن). لذا فإنّ ردّ ابن يعيش بقيام الدليل يسدّ عن توفّر النظير، يعتبر أقوى من ردّ ابن عصفور على مذهب المبرّد.

من جهة أخرى، يعزّز المبرّد مذهبه بالاستدلال بعدم (بناء) **المضاف**-كما سنفصّل لاحقا- باعتبار المضاف اسما مطوّلا. ابن عصفور يوضّح قصد المبرّد بمذهبه هذا، على أنّ الاسم المثنى وجمع المذكّر السالم قد (طالَ) بالنون[2].

وابن عصفور يدحض هذا المذهب من حيث إنّ الاسم المنتهي بالنون لا يطول، بالتناظر مع الاسم الذي ينتهي بالتنوين نحو (رجلًا) الذي لا يطول بالتنوين، وإنّما يطول الاسم بارتباطه بما بعده مثل المضاف والشبيه بالمضاف. لذا يعتبر الاسم المنتهي بالنون مفردا في هذه الحالة فيكون مبنيّا[3]. والأستراباذي من جهته يفسّر مذهب المبرّد على أنّ النون عنده بمثابة التنوين كحركة إعراب[4]. والأستراباذي من وجهة نظره يدحض كذلك مذهب المبرّد باعتبار أنّ النون ليست حركة إعراب، كالتنوين، وإنّما حركة الإعراب هي (الياء) في حالة النصب. والدليل الذي يدرجه الأستراباذي هو القياس والتشابه مع تركيب النداء، حيث إنّ في الجملتين نحو: **يا زيدانِ؛ يا زيدونَ**، نلاحظ أنّ الأسماء المثنّاة والمجموعة جمع مذكّر سالم مبنيّة باعتبارها مفردة مع ثبوت النون، على أنّ علامة البناء في الاسمين هي (الألف)

---

[1] **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، 1994)، 14، 117.

[2] **شرح جمل** 2، 272.

[3] **شرح جمل** 2، 272.

[4] **شرح الرضي** 2، 156-157.

و (الواو) على التوالي، وليست النون. ولو كانت هذه الأسماء معربة لكانت منصوبة بالياء، على أساس أنّ المنادى في الأصل منصوب: (x) يا زيدَين؛ (x) يا زيدِين، لكنّها مبنيّة[1].

لكنّ الأستراباذي ينسب إلى المبرّد بهذا الخصوص مذهبا مفاده أنّ الجزء الثاني من الاسم المبنيّ **للتركيب** لا يأتي مثنى ومجموعا[2]. والأستراباذي من هذا القبيل يدحض ذلك، على أنّ الاسم المفرد يبنى مع (لا) النافية للجنس لتضمّن معنى الحرف، كما أسلفنا، لا للتركيب كما في حضرَموتَ حيث تركيب الاسمين معا[3]. ومن جهة أخرى، يشير الأستراباذي إلى أنّه يجوز تثنية وجمع الجزء الثاني من الاسم المبنيّ للتركيب، حضرموتان؛ حضرموتون.

ما نلحظه أنّ مذهب المبرّد يعتمد في أساسه على الإتيان بالنظير، وقد ردّ ابن يعيش على هذا كما بيّنّا، ومن جهة أخرى يعتمد مذهب المبرّد على اعتبار المثنى وجمع المذكّر السالم المنتهيين بالنون اسمين مطوّلين، ممّا يمنع (البناء) مع (لا)، وقد دُحِض هذا من قِبَل ابن عصفور والأستراباذي. فلم يبقَ إلّا اعتبار مثل هذا الاسم (مثنى/جمع مذكّر سالم) مبنيّا على مذهب سيبويه كما يقول ابن عصفور: "فالصحيح ما ذهب إليه سيبويه من أنّه مبنيّ"[4].

3.3 الرأي القائل بإعراب الاسم المفرد والردّ على ذلك

بالرّغم من اعتبار المفرد مبنيّا مع (لا) على الحركة المناسبة للنصب، إلّا أنّ النصوص النحْويّة تبرز بعضا من الآراء القائلة بإعراب هذا الاسم. وتجدر بنا الإشارة بداية إلى ما عرضناه سابقا في بند 2.2 من آراء كوفيّة بخصوص عمل (لا) النافية للجنس. رأينا بأنّ هذه الآراء ترمي إلى أن تعليل عمل (لا) النافية للجنس ليس كمذهب سيبويه الذي يقوم على أساس التناظر بين (لا) و (إنَّ). وإنّما هناك ثلاثة تعليلات كما أوضحنا. والانطباع

---

[1] ن.م.

[2] ن.م.، ص157.

[3] ن.م.

[4] **شرح جمل** 2، 272.

السائد من خلال النصوص النحْويّة يعكس كما يشير Baalabki، أنّ النحْويّين الكوفيّين يعلّلون التراكيب النحْويّة بطريقة تبعد عن الأحكام أو تبعد عن الاستعمال[1]، وهذا ما رأيناه من إظهار ضعف تعليلاتهم عند ابن الأنباري بخصوص عمل (لا) النافية للجنس. وما نريد قوله هنا إنّ تعليلاتهم كما أوردناها تقول **بإعراب** المفرد، أي يكون معربا منصوبا. لكن هذا المعرب المنصوب يسقط منه التنوين.

ابن الأنباري كما رأينا دحض تلك الآراء حول عمل (لا) النافية للجنس، وبالتالي رفض أيضا أن يكون الاسم المفرد معربا إذ لو كانت الآراء صحيحة وقويّة لثبت التنوين، لكنّه يسقط بفضل البناء[2].

من جهة أخرى، أحد هذه الآراء الكوفيّة تقول بأنّ سقوط التنوين من الاسم المفرد المعرب إنّما يحصل بالشبه الطرديّ[3] مع الاسم المضاف، أي على نسق سقوط التنوين من المضاف. لكنّ ابن الأنباري يرفض ذلك، في الوقت الذي تعتبر فيه النون نهاية الاسم مثل التنوين [غلامَين]، حيث إنّ هذا الاسم هو مفرد، ولم تسقط منه النون وفق الرأي الكوفيّ.

الرأي الأهمّ للكوفيّين، ما يسوقه ابن الأنباري والذي يرى في عمل (لا) النافية للجنس أنّه قائم على أساس التناظر مع (إنّ) كمذهب سيبويه والبصريّين، لكن الاسم المفرد يكون معربا منصوبا بغير تنوين، باعتبار مبدأ (الأصل) مقابل (الفرع)[4]. حيث إنّ (إنّ) هي (أصل)، في حين أنّ (لا) (فرع) على (إنّ) في العمل. وفي الوقت الذي تنصب فيه (إنّ) مع التنوين، فإنّ (لا) تنصب بغير تنوين.

هذا الرأي عمليّا يرى في سقوط التنوين من المعرب دلالة على اعتبار (لا) فرعا على (إنّ) في العمل، فهي أضعف منها (منحطّة).

---

[1] 1995، 10.

[2] **الإنصاف** 1، 226-227.

[3] يطلق عليه أيضا (قياس الطرد)، وهو التشابه بالتناسق. انظر: Maroth 1995، 107.

[4] **الإنصاف** 1، 226.

ابن الأنباري يدحض ذلك من خلال تبيان أنّ التنوين هو مستحَقّ للاسم النكرة أصلا، وليس هو من عمل (إنّ). فهو ثابت مع دخول (إنّ)، ولا معنى لحذفه بدخول (لا)، لذا كان يجب أن يكون التنوين ثابتا مع دخول (لا)، لكن عمليّة البناء هي الموجبة لإسقاط التنوين، وليس فرعيّة أو ضعف (لا) عن (إنّ)[1].

من جهة أخرى، ابن الأنباري يؤكّد ضعف (لا) عن (إنّ) لأنّه[2]:

أ. (إنّ) تعمل في المعرفة إلى جانب النكرة، و(لا) النافية للجنس تعمل فقط في النكرة.

ب. (إنّ) لا تبنى مع الاسم بسبب قوّتها لأنّها مشبّهة بالفعل، أمّا (لا) فتبنى مع الاسم لضعفها[3].

هناك رأي آخر يسنده الأستراباذي إلى الزجاج، يقول بإعراب المفرد على أنّه معرب منصوب. وهذا الادّعاء يستند إلى الاصطلاح **التركيب**[4]. و(التركيب) هنا ما يوضّحه Beeston هو ضمّ كلمتين بعضهما ببعض نحو حرف الجرّ + الاسم المجرور، والمضاف + المضاف إليه[5]. فالزجاج يرى بكون المفرد الذي ولي (لا) النافية للجنس معربا، غير أنّه لا ينفصل عن عامله (لا)، وهذا مناظر لـ(عشرَ) التي لا تنفصل بتركيبها عن (خمسة) في: خمسةَ عشرَ. فبالرغم من أنّ (خمسةَ عشرَ) مبنيّ من جزأين للتركيب، إلّا أنّ الزجاج يعتبر الاسم المفرد مركّبا مع (لا) غير منفصل عنها، كما لا ينفصل المجرور عن حرف الجرّ، وكما لا ينفصل المضاف إليه عن المضاف، وليس معنى التركيب هنا (البناء) مع (لا) للتركيب كما أسلفنا عن هذا النوع.

أمّا سقوط التنوين، فيعلّله الزجاج بأنّ التنوين ثقيل في التركيب مع العامل.

---

[1] ن.م.، ص227-ص228.

[2] ن.م.،ص 228.

[3] يقول الأستراباذي، **شرح الرضي** 2، 106، عن (لا) النافية للجنس أنّها ضعيفة لأنّها مشبّهة ب(إنّ) المشبّهة بالفعل فهي (مشبّهة بالمشبّهة).

[4] **شرح الرضي** 2، 155.

[5] 1981، 29.

وفي المقابل يدحض الأستراباذي هذا الرأي من وجهين:

أ. سقوط التنوين لغير الإضافة والبناء ليس موجودا.

ب. الاسم المجرور المركّب مع حرف الجرّ لا يسقط منه التنوين، وكذلك المضاف إليه المركّب مع المضاف، لذا لا يسقط التنوين من الاسم المركّب غير المفصول عن (لا) النافية للجنس.

من ردّ الأستراباذي يتضح اعتبار الاسم المفرد مبنيّا، وبالتالي فإنّ هذا المذهب هو الأرجح.

4 اسم (لا) النافية للجنس غير المفرد

4.1 المضاف

بالنسبة لاسم (لا) النافية للجنس المضاف، فإنّ سيبويه لم يتطرّق إليه بتوسّع، لكنّه اكتفى في أحد مواضع باب (لا) النافية للجنس بقوله: "...المضاف لا يُجعَل مع غيره بمنزلة خمسةَ عشرَ"[1]. وهذا إشارة إلى عدم (بناء) الاسم في حالة كونه مضافا.

في مقابل ذلك، يوضّح المبرّد سبب عدم (البناء) مع (لا)، وهو أنّ المضاف والمضاف إليه مركّبان مع بعضهما البعض بتركيب **الإضافة**؛ فهما غير مفردين عن بعضهما ببعض[2]، وإنّما هما اسمان مجتمعان معا في مبنى الإضافة، كما يعرّف Versteegh[3]، مع وجود عامل[4] في المضاف إليه، وبالتالي فإنّ تعليل المبرّد يقوم على هذا الأساس، من أنّ (البناء العارض) يكون لاسمين مفردين عن بعضهما ببعض في الأصل مثل: **حضر موت** = **حضرَموتَ**؛ **خمسة عشر** = **خمسةَعشرَ**؛ **بيت بيت** = **بيتَ بيتَ**، في حين أنّ المضاف لا

---

[1] **الكتاب** 2، 290.

[2] **المقتضب** 4، 364.

[3] 1997، 78.

[4] مسألة العامل في المضاف إليه خلافيّة، فهناك مذهب للنحْويّين مثل ابن يعيش يقول بأنّ حرف الجرّ المقدّر قبل المضاف إليه هو العامل. وهناك مذهب للنحْويّين مثل ابن الأنباري يقول بأنّ الاسم المضاف يسدّ عن الحرف المحذوف في العمل. ومهما يكن فإنّ مبنى الإضافة يقتضي جرّ المضاف إليه. للتوسّع انظر: Peled 1994، 145-146.

ينفكّ عن المضاف إليه. وبالتالي فإنّ المبرّد يقول بوجوب نصب (لا) للمضاف نصبا صحيحا، أي أنّه يكون (معربا).

نحْويّون متأخّرون أكثر يعلّلون سبب امتناع بناء المضاف من وجوه متعدّدة مع استعمال المصطلحين **بناء وإعراب**. فالجرجاني وابن يعيش يريان في بناء (لا) مع المضاف والمضاف إليه جعل ثلاثة أشياء شيئا واحدا[1]، وهذا عند ابن يعيش (مجحف)، أي يثقل على اللسان باعتبار المضاف مطوّلا مع المضاف إليه. فالمضاف والمضاف إليه شيئان، و(لا) تعتبر شيئا ثالثا، فإمكانيّة البناء موجودة بسبب تضمّن معنى الحرف، لكن بطول الإضافة يمتنع البناء. وإذا عرّجْنا إلى القرشي فإنّه يقول عن ضمّ ثلاثة أشياء معا وجعلهما شيئا واحدا، أنّه مستبعد: "جعلت ثلاثة أشياء كالشيء الواحد وهو مهجور في الصناعة"[2]. والمقصود بالصناعة هنا ضمّ الكلمات إلى بعضها البعض ضمن الارتباطات النحْويّة، وهو ما يطلق عليه النحْويّون كما يشير Goldenberg إلى بعض الاصطلاحات عن هذا المعنى: تركيب، انعقاد ائتلاف وغيرها[3]. فالقرشي يستبعد كلّ البعد بناء ثلاثة عناصر وجعلها عنصرا واحدا.

تعليل عدم بناء المضاف مع (لا) واعتباره معربا، من وجهة نظر أخرى، نجده عند ابن الحاجب، وهو قريب إلى حدّ ما من وجهة نظر المبرّد، لكن بتعابير أوضح. فالمعروف عن الإضافة أنّها عبارة عن إضافة اسم إلى اسم آخر، أو اسم إلى ضمير متّصل[4]. وابن الحاجب يعبّر عن هذا بقوله: "الإضافة أقوى خواصّ الاسميّة"[5]، أي أنّ الربط بين المضاف والمضاف إليه <u>أقوى</u> من أن ينفكّ المضاف عن المضاف إليه، فيجب أن يبقى المضاف إليه مجرورا

---

[1] الجرجاني، **المقتصد** 2، 809؛ ابن يعيش، **شرح** 2، 100-101.

[2] **الإرشاد**، ص229.

[3] 1988، 42. ويظهر Levin 1985،301-302، استعمال الاصطلاح (مبنيّ على) كإشارة إلى ربط عنصر ما في الجملة بعنصر آخر نحْويّا.

[4] انظر: Beeston 1981، 29

[5] **الأمالي النحويّة** 2، 124.

بفضل الارتباط بالإضافة. لذا تمنع الإضافة البناء، فيعود الاسم المنفي بعد (لا) إلى مكانته وحالته الأصليّة وهي النصب. فيكون معربا منصوبا.

وهذا أيضا ما يقوله الأستراباذي: "لأنّ الإضافة ترجّح جانب الاسميّة فيصير الاسم بها إلى ما يستحقّه في الأصل، أعني الإعراب"[1]. فهو يقصد بأنّ الإضافة لا تتيح البناء، فيقوى بذلك جانب الاسميّة أي تمكّن حالة الإعراب للاسم.

إذًا اسم (لا) النافية للجنس المضاف يكون معربا، نحو: **لا غلامَ رجلٍ لكَ**[2]. أمّا بالنسبة لحركة الإعراب في المضاف، فإنّ الاسم النكرة أصلا يكون منوّنا-ينتهي بالتنوين أو النون، لكن الإضافة تسقط التنوين[3]، وهذا ما يصرّح به ابن السرّاج بخصوص المضاف بعد (لا) النافية للجنس: "التنوين يسقط من كلّ مضاف في هذا الباب [باب لا النافية للجنس] وغيره"[4].

في المقابل يوسّع الجرجاني ذلك بالإشارة إلى أنّ الحركة هي حركة إعراب مع سقوط التنوين "الإضافة تعاقب التنوين". فهو يطرح المثال: **رأيتُ غلامَ رجلٍ**، تظهر فيه النكرة منصوبة بالفتحة، فكذلك اسم (لا) النافية للجنس المضاف يكون منصوبا بحركة النصب[5]. كما أنّنا نجد وابن يعيش يقول بخصوص المثال: **لا غلامَ رجلٍ**: "الفتحة فتحة إعراب لا فتحة بناء"[6].

4.2 الشبيه بالمضاف

الشبيه بالمضاف عند النحْويّين هو اسم مرتبط بما بعده، ويكتمل معناه بهذا الارتباط ويجوز فيه أن يكون مضافا إذا كان مشتقّا، غير أنّ النون أو التنوين حال دون ذلك.

[1] **شرح الرضي** 2، 156.

[2] انظر: المبرّد، المقتضب 4، 364

[3] انظر: Versteegh 1997، 82

[4] **الأصول** 1، 387.

[5] **المقتصد** 2، 808.

[6] شرح 2، 100.

فارتباطه بما بعده يشبه ارتباط المضاف بالمضاف إليه ضمن العمل. فالمضاف إليه مجرور بالإضافة بتقدير حرف الجرّ العامل فيه أو تضمّن معنى حرف الجرّ-كما رأينا.

يطلق سيبويه على المعمول المضاف إليه (تمام الاسم)، بمعنى أنّه مكمّل للمضاف فلا ينفرد عنه. ضمن هذا البند، نتطرّق إلى بعض الأسماء الشبيهة بالمضاف بعد (لا) النافية للجنس، اسم الفاعل نحو: **لا ضاربًا زيدا لك**، وصيغة التفضيل نحو: **لا خيرًا منه لك**، واسم العدد نحو: **لا عشرين درهمًا لك**[1].

ما نلحظه في المثال: **لا ضاربًا لكَ**، وجود صيغة اسم الفاعل (ضارب) المرتبطة بما بعدها من المعمول (زيدا). فـ(زيد) مفعول به لاسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل **يضرب** وهو رفع الفاعل **العمدة** في الجملة ونصب المفعول **الفضلة**[2] في الجملة.

والسؤال هنا: لماذا استحقّ اسم الفاعل عمل الفعل؟

الإجابة عن هذا السؤال تتمثّل في أنّ الفعل في الزمن المستقبَل **ضارع** أي شابه اسم الفاعل في الإعراب، أي اختلاف حالة آخره من رفع ونصب[3] في الوقت الذي يمكن لهذا الفعل استبدال اسم الفاعل في بعض المباني نحو: **إنّ زيدًا <u>لضاربٌ</u>**[4]. وبما أنّ الفعل **ضارعَ** الاسم في الإعراب، فكذلك **ضارعه** الاسم في العمل وهو الرفع والنصب[5].

---

[1] **الكتاب** 2، 287.

[2] **العمدة** هو تعبير عند النحْويّين عن العنصر الأساسيّ في الجملة بالإسناد، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه، فالفاعل يكون عمدة بإسناد الفعل إليه نحو: ضرب زيد، على أنّ الفعل (ضرب) يحتاج إلى الفاعل بالضرورة. أمّا **الفضلة** فهو تعبير عن العنصر غير الأساسيّ في الجملة بحيث يمكن الاستغناء عنه، على أنّ الفعل (ضرب) يحتاج إلى المفعول ولكن ليس ضرورة: ضرب زيدٌ عمرا، إذ إنّ الفضلة جاءت لإتمام المعنى بعد إسناد الفعل إلى الفاعل. للتوسّع انظر: Peled 1994، 144-147.

[3] في النحو العربيّ معوّل على أنّ حالتي الإعراب الرفع والنصب مشتركة للأسماء والأفعال المضارعة لها، في حين أنّ الجرّ يختصّ بالأسماء، والجزم (السكون) يختصّ بالأفعال المضارعة. للتوسّع انظر: Versteegh 1997، 79.

[4] للتوسّع انظر: Versteegh 1997، 78-79.

[5] للتوسّع انظر: الزجاجي، **الإيضاح** (بيروت: دار النفائس، 1973)، ص75.

من هذا يتضح أنّ إرفاق المعمول باسم الفاعل يجعله متمّما له، كالمضاف إليه المرفق بالمضاف فهو متمّم له، وهذا ما عناه سيبويه بقوله عن المعمول (زيدا) في: **لا ضاربا زيدا** (من تمام الاسم)، على أنّ اسم الفاعل شبيه بالمضاف، حيث ينتهي بمعموله ولا ينتهي بذاته مفردا عنه.

كذلك الأمر بالنسبة لصيغة التفضيل (خير)، فهي مربوطة بما بعدها من حرف الجرّ (مِن)، على أنّ **حروف الجرّ** تظهر حروفا رابطة ما قبلها بما بعدها[1]. فحرف الجرّ والمجرور بمثابة المتمّم لصيغة التفضيل.

أمّا (عشرون)، فهو اسم عدد ينتهي بالنون المساوية للتنوين الذي يأتي في نهاية الاسم النكرة. لذا فإنّ الاسم الذي يأتي بعده (درهما) يمتنع من الجرّ بالإضافة من قِبَل أنّ النون تشكّل حاجزا مانعا لهذه الإضافة باعتبار هذا الاسم ليس جمع مذكّر سالم على الحقيقة بل ملحقا به فلا تحذف النون منه. وأضف إلى ذلك أنّ الاسم الذي يأتي بعد (عشرين) يشغل وظيفة **التمييز** ويكون منصوبا باعتباره (فضلة) في الجملة كالمفعول، يجيء بعد استيفاء الجملة من المبتدأ والخبر أساسا نحو: **معي عشرون درهمًا**[2]. فالتمييز المنصوب بعد (عشرين) في: **لا عشرين <u>درهما</u> لك**، يعتبر كذلك متمّما للاسم المنفيّ.

والحقيقة أنّ النحْويّين[3]، تبعوا سيبويه في التأكيد على ارتباط وتعلّق الشبيه بالمضاف بما بعده[4] ، لذا استحقّ حكم **المضاف** بعد (لا) النافية للجنس، أي النصب الصحيح فهو (معرب)، وامتناع بنائه كما امتنع المضاف من البناء[5].

---

[1] انظر: Levin 1987، 360-395.

[2] للتوسّع انظر: Owens 1990، 107-108.

[3] انظر مثلا: ابن السرّاج، **الأصول** 1، 391؛ الجرجاني، **المقتصد** 2، 813.

[4] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل** 2، 8، يعبّر عن ارتباط الشبيه بالمضاف بما بعده بوضوح: "والمراد به [الشبيه بالمضاف]: كلّ اسم له تعلّق بما بعده".

[5] **الكتاب** 2، 287.

أمّا حركة النصب في الشبيه بالمضاف، فهي **التنوين**، ولا تحذف باعتبارها نهاية الاسم (المطوّل)، بخلاف الاسم المفرد المنتهي بالتنوين. فلا يوجد سبب لسقوط التنوين، إذ إنّ الاسم هنا (معرب) لا مبنيّ، وفي نفس الوقت هو ليس مضافا، كما يصرّح الجرجاني بوضوح: "فلمّا كانوا ينصبون المضاف ب(لا) نصبا صحيحا نوّنوا هذا [الشبيه بالمضاف] لأنّ حركة الإعراب يصاحبها التنوين في الاسم الأمكن [= المعرب]... ولم يكن فيه مانع من التنوين، لأنّه وإن شابه المضاف فليس بمضاف على الحقيقة"[1].

إذًا فالشبيه بالمضاف (معرب) مع ثبوت التنوين.

كذلك الأمر بالنسبة لـ(عشرين) المنتهي بالنون، فإنّ النون تثبت ولا تحذف، لنفس الأسباب المذكورة أعلاه بخصوص الاسم المنوّن الشبيه بالمضاف، غير أنّ حركة النصب في (عشرين) هي لياء وليست النون كما فصّلنا في بند 3.1 و 3.2، باعتبار هذا الاسم ملحقا بجمع المذكّر السالم.

وتجدر بنا الإشارة ضمن هذا السياق، إلى اسم العدد المعطوف نحو: **ثلاثة وثلاثون**.

فنحو هذا الاسم وارد عند ابن عقيل بعد (لا) النافية للجنس معربا صحيحا، على أنّه شبيه بالمضاف[2]. فالجزء الأوّل (ثلاثة) مرتبط بما بعده بحرف العطف (و)، لذا يعتبر شبيها بالمضاف، والجزء الثاني المعطوف (ثلاثين) مرتبط بما بعده وهو التمييز نحو ما ذكرناه من تمييز (عشرين)، وبالتالي يكون الاسم (ثلاثة وثلاثين) معربا منصوب الجزأين بعد (لا) النافية للجنس؛ الجزء لأوّل بالتنوين والثاني بالياء: **لا ثلاثةً وثلاثين درهمًا عندنا.**

5. مكانة اسم العلَم الواقع بعد (لا) النافية للجنس

يعتبر اسم العلم معرفة. والمشكلة المطروحة في هذا البند: ورود المعرفة (اسم العلَم) بعد (لا) النافية للجنس، والتي من المفروض أن تدخل فقط على الاسم النكرة للنفي من جهة

---

[1] **المقتصد** 2، 813.

[2] **شرح ابن عقيل** 2، 8.

استغراق الجنس كما فصّلنا ف بند 2.1؛ إذ يقول سيبويه: "واعلم أنّ المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب، لأنّ (لا) لا تعمل في معرفة أبدا"[1].

نحن نتحدّث عن ورود معارف بعد (لا) النافية للجنس نحو:

أ. **لا هيثمَ الليلة للمطيّ.**

وهو قول ذكره سيبويه لأحد الشعراء[2]، ومعروف أنّ سيبويه يلجأ إلى الشعر والقرآن كما تشير Bernards، إمّا للاستشهاد وإمّا لشرح الحالات الاستثنائيّة[3].

ب. **لا أُميَّةَ في البلاد**[4].

وهو من شعر عبد الله بن الزبير الأسدي.

ج. **قضيّةٌ ولا أبا حسن**[5].

د. **لا بصرةَ لكم**[6].

في الواقع، إنّ ابن يعيش هو أكثر النحْويّين المزوّدين بالمعلومات حول هذه الأعلام، على أنّها امتازت بخاصيّات معيّنة اشتهرت بها بين العرب.

فهيثم هو رجل اشتهر بحسن الصوت في حِداء الإبل أي قيادتها. أمّا **أُميَّة** فالمقصود بها بنو أميّة الذين اشتهروا بالجود والكرم. و**أبو حسن** هو عليّ بن أبي طالب، الخليفة الراشديّ الرابع المشهور بفضّ القضايا النزاعيّة. وبخصوص **البصرة** فهي المدينة العراقيّة التي اشتهرت بالعمران والعلم والأدب[7].

---

[1] **الكتاب** 2، 296.

[2] ن.م.

[3] 1997، 16.

[4] انظر: سيبويه، **الكتاب** 2، 297.

[5] ن.م.

[6] انظر مثلا: ابن يعيش، **شرح** 2، 104.

[7] ن.م.، ص103-104.

لحلّ إشكال دخول (لا) النافية للجنس التي لا تعمل إلّا في النكرة على مثل هذه الأعلام التي تعدّ معرفة، نجد سيبويه وغيره من النحْويّين يرتكزون على وسيلة **التقدير**.

فالتقدير يعتمد على التمييز بين التركيبَين، تركيب (اللفظ) وتركيب (المعنى)، على أنّ تركيب اللفظ يخالف الأحكام النحْويّة، أي دخول (لا) النافية للجنس على المعرفة، في حين يأتي تركيب المعنى (المقدّر) الذي يعمل على تصحيح مخالفة تلك الأحكام النحْويّة[1]. وتركيب المعنى عمليّا يتوفّر في ذهن المتكلّم والمتلقّي[2]. فالنحْويّون ضمن هذا الإطار هنا، يعتمدون على تقدير تركيب المعنى من وجهين:

أ. تقدير تركيب المعنى الذي يقوم على أساس تفسير معنى (المعرفة). وهذا ما يشير إليه Bohas[3] بما يعرف عند النحْويّين بـ (تفسير المعنى). أي أنّ كلمة معيّنة تقع في الجملة لكنّها تحمل معنى مضمّنا يجعلها تُقبَل نحْويّا[4]. فالأعلام المذكورة أعلاه الواردة عند سيبويه يفسّر معناها على أنّها نكرات: "فإنّه [الشاعر/المتكلّم] جعله [العلَم] نكرة"[5]. فهو يلمّح بهذا إلى ما يصرّح به المجاشعي بقوله فيما يتعلّق بالجملة الأولى: "قدّر على عموم الهيائم"[6]. بمعنى أنّ العلَم هنا مساو للنكرة التي تفيد استغراق الجنس، باعتبار ما يذكره ابن يعيش أنّ اشتهار العلَم بصفة وميزة معيّنة بين الناس، يجعل اسمه مناظرا لاسم الذات والجنس الذي يدلّ على معنى معيّن نحو: رجل وفرس وحائط[7].

---

[1] انظر: Peled 1992، Cataphora، 95.

[2] انظر: Levin 1997، 144.

[3] 1990، 63

[4] بهذا الخصوص يعطي Bohas 1990، 63، المثال الوارد عند ابن جني: أهلكَ والليلَ، على أنّ تركيب المعنى القائم على أساس تفسير المعنى المتضمّن هو: الحق أهلكَ قبلَ الليلِ، وبالتالي هذا يؤدّي إلى تقدير الإعراب الصحيح الشامل للعامل والمعمول: الحق أهلكَ واسبقِ الليلَ.

[5] **الكتاب** 2، 296.

[6] **شرح عيون** ، ص116.

[7] **شرح** 2، 104. حول أسماء الذات انظر: Versteegh 1997، 82.

بإمكاننا أن ندرك أنّ (هيثم) في الجملة الأولى يدلّ على اسم الجنس (حدّاء)، فيكون معنى هيثم=حدّاء: **لا هيثمَ الليلةَ للمطي = لا حدّاءَ (مِن الحدّائين) الليلة للمطي**، كما يقال: **لا رجلَ (مِن الرّجال) في الدّار**.

الأستراباذي يعزّز هذا التقدير القائم على تفسير المعنى المتضمّن، بالتناظر مع التركيب: **لكلّ فرعون موسى**، المفسّرة في المعنى: **لكلّ جبّار قهّار**، إذ إنّ فرعون اشتهر بالجبروت والبطش، في حين اشتهر موسى بقهره لفرعون وسطوته[1].

وبهذا يكون العلَم المفسّر في المعنى بالنكرة على النحو التالي:

1. **لا هيثمَ الليلة للمطي = لا حدّاءَ الليلة للمطي.**
2. **لا أُميَّةَ في البلاد = لا كريمَ في البلاد.**
3. **قضيّةٌ ولا أبا حسنٍ لها = قضيّةٌ ولا قاضٍ لها.**
4. **لا بصرةَ لكم = لا مدينةَ عمران لكم.**

فهذا التقدير ينطبق إذا توفّر في ذهن المتكلّم والمتلقّي، من تفسير المعنى المتضمّن الذي يدلّ على الجنس لا على العلَم بعينه، فيصبح التركيب سليما نحْويّا من حيث عمل (لا) في النكرة.

ب. تقدير تركيب **المعنى** الذي يقوم على أساس استعادة عنصر محذوف قبل المعرفة[2] وهو كلمة [مثل]. فـ(لا) النافية للجنس تدخل على [مثل] المضافة إلى المعرفة نحو: **لا [مثلَ] هيثمَ**. وبهذا يكون تقدير المعنى في التقدير مستوفيا الإعراب الشامل للعامل والمعمول، إذ إنّ كلمة (مثل) كما هو ملاحظ- نكرة.

سيبويه أوّل من أشار إلى هذا النوع من تقدير تركيب المعنى بقوله حول: **قضيّةٌ ولا أبا حسنٍ**: "فإنّما أراد أن ينفي منكورين كلّهم في قضيّته **مثل** عليّ، كأنّه قال: **لا أمثالَ عليّ**

---

[1] **شرح الرضي** 2، 166-167.

[2] انظر: Levin 1997، 156

لهذه القضيّة"[1]. فهو يشير إلى النكرة (مثل) التي تفيد استغراق الجنس بشكل عامّ من القضاة، فلا يوجد مَن يشبه عليّا في حلّ القضايا النزاعيّة.

وقد اتّبع النحْويّون سيبويه[2] في هذا التقدير، غير أنّ ابن يعيش يؤكّد هذا بتوضيح أكثر: "كأنّه نفى منكورين كلّهم في صفة عليّ، أي: لا قاضٍ مثلَ عليّ"[3].

من جهة أخرى ينبّه كلّ من ابن يعيش وابن الحاجب والأستراباذي إلى أنّ (مثل) مضافة إلى العلَم لكنّها لا تتعرّف بهذه الإضافة[4]، بحيث أنّها تظلّ نكرة.

فابن يعيش يذكر أنّ هذه الكلمة عامّة غير خاصّة ومعيّنة، فهو يستدلّ من التركيب: **مثلكَ لا يتكلّم بهذا**، على أنّ (مثل) هنا تفيد مطلق العموم بمعنى أنّ **أيّ شخص** يشبهك في هذه الميزة لا يتكلّم بهذا[5]. لذا نجد ابن الحاجب يقول: "و (مثل) وإن أضيفت إلى معرفة فهي نكرة"[6]. والأستراباذي يقول: "(مثل) لا يتعرّف بالإضافة لتوغّله في الإبهام"[7]. ويقصد بالإبهام مطلق العموم وعدم تعيين شيء أو شخص محدّد.

إذًا هذا التقدير أيضا يعلّل دخول (لا) على هذه الأعلام والعمل فيها.

بقي أن نذكر أنّ هذا العلَم يجب أن يكون معربا منصوبا إذا كان مضافا، وإلّا فيجب أن يكون مبنيّا على ما يوضّحه ابن الحاجب فيكون[8]:

---

[1] **الكتاب** 2، 297.

[2] انظر مثلا: المبرّد، **المقتضب** 4، 363.؛ ابن السرّاج، **الأصول** 1، 383.

[3] **شرح** 2، 104.

[4] في النظريّة النحْويّة العربيّة، يتعرّف المضاف بإضافته إلى المضاف إليه المعرّف، نحو ما يذكره Beeston 1981، 29، من المثال الوارد في سورة يوسف، آية 39: يا صاحبي السجن، على أنّ المضاف هنا معرّف عند المتكلّم بالإضافة. فالمتكلّم يعرف أنّ (صاحبي) هما شخصان معروفان بسجنهما في السجن.

[5] **شرح** 2، 103.

[6] **الأمالي النحويّة** 2، 125.

[7] **شرح الرضي** 2، 166.

[8] **الأمالي النحويّة** 2، 125.

1. لا هيثمَ: مبنيّ.
2. لا أُميَّةَ: مبنيّ.
3. لا أبا حسن: معرب.
4. لا بصرةَ: مبنيّ.

وضمن هذا الإطار تناول سيبويه التركيب: **لا سيَّما زيدٌ/زيدٍ** الذي تتصدّره (لا) الداخلة على (سيّ)، وبعدها اسم معرفة علَم[1].

Baalabki يجذب الانتباه إلى أنّ الاسم المعرفة يمكن أن يكون مجرورا أو مرفوعا[2].

في النصوص النحْويّة المعتمَدة في هذه الدراسة، نجد ابن يعيش فقط هو الذي تعرّض إلى ذكر هذا التركيب بالإضافة إلى سيبويه، لكن يذكر جرّ المعرفة دون الرفع، بخلاف سيبويه الذي ذكر الرفع والجرّ[3].

كلا النصين يبرزان اعتبار (سيّ) بمعنى (مثل) التي تظلّ نكرة كما فصّلنا، ولكن سيبويه يشرح باختصار وقوع الاسم المعرفة مرفوعا: **لا سيّما زيدٌ**، بالتناظر مع التركيب: **دع ما زيدٌ**، حيث يشير إلى اعتبار (ما) اسما موصولا[4].

---

[1] **الكتاب** 2، 286.

[2] 1987، 267. وبتصدّر (لا) تركيبة: لا سيّ، نحو: لا سيّما زيدٌ/زيدٍ، يبرز Baalabki 1987، 268، أنّ سيّ تعني (مثل) وأنّ الاسم الواقع بعد (سيّما) يمكن أن يكون نكرة أيضا يجيء في الحالات الثلاث: الرفع والنصب والجرّ، كما ورد في شعر امرئ القيس: ولا سيّما يومٌ/يومًا/يومٍ بدارة جلجل. فللمتكلّم القيام بما يعرف **بتقدير الإعراب**، انظر: Bohas 1990، 62، حيث يعرض Baalabki إمكانيّات إعراب (يوم)، باعتبار سيّ بمعنى (مثل) وأنّها اسم (لا) النافية للجنس: اسم (لا) منصوب (معرب) مضاف إلى الاسم الموصول (ما) وارتفاع (يومٌ) على أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، اسم (لا) مبنيّ باعتبار (ما) **كافّة عن العمل** ونصب (يوما) على أنّه تمييز، واسم (لا) منصوب مضاف إلى (يومٍ) باعتبار (ما) زائدة.

[3] **شرح** 2، 104.

[4] **الكتاب** 2، 286.

التوضيح المفصّل نجده من خلال ما يسوقه Baalabki نقلًا عن السّيوطيّ[1]. فهو يذكر أنّ (سيَّ) بمعنى (مثل)، وهي اسم (لا) مضاف إلى الاسم الموصول (ما) فيجب أن يكون معربا منصوبا ب(لا) النافية للجنس، و (زيدٌ) مرفوع على أنّه خبر لمبتدا محذوف، تقديره (هو): **لا سيَّما [هو] زيدٌ**، المساوية في المعنى ل: **لا مثلَ الذي هو زيدٌ**.

أمّا الحالة الثانية وهي جرّ المعرفة، باعتبار سيبويه أنّ (ما) **زائدة**[2] (لغو) فتكون (سيَّ) اسم (لا) معربا منصوبا مضافا إلى ما بعد (ما) فيجرّ المعرفة بالإضافة: **لا سيَّما زيدٍ**. أمّا ابن يعيش فهو يشير إلى هذا دون شرح مكتفيا بالقول: "وأمّا لا سيَّما زيدٍ، فكأنّه لا مثلَ زيدٍ"[3].

من الملاحظ من خلال تعليل رفع المعرفة أو جرّها بعد (سيّما) أنّ (لا) النافية للجنس داخلة على (سيَّ) النكرة المضافة فهي معربة منصوبة، لا مبنيّة.

6. الخُلاصة

بما أنّ البحث المعاصر قد تطرّق إلى ما له علاقة سطحيّة بـ (لا) النافية للجنس دون التعمّق عن كثب في تعليل مكانتها في نظريّة العمل، فإنّ هذه الدراسة تأتي لتوضيح عمل (لا) النافية للجنس في الاسم الّذي يليها وتعليل تحديد البناء أو الإعراب له وفق نظريّة العمل عند النحْويّين العرب في القرون الوسطى.

لقد أفرد النحْويّون بابا خاصّا لما يعرف بـ **لا النافية للجنس**، التي تدخل على الاسم النكرة نحو: **لا رجلَ، لا عبدَ**، بحيث يكون ورود النكرة بعد (لا)، هو من قِبَل أنّ ذلك جواب لمبنى الاستفهام الّذي يرد فيه الاسم نكرةً: **هل من عبدٍ؟** من هنا ندرك بأنّ مبنى (لا)

---

[1] 1987، 268.

[2] **الكتاب** 2، 286. وانظر أيضا: Baalabki 1987، 268-269. ويظهر Levin 1997، 146-147 ورود بعض الحروف **زائدةً**، بمعنى أنّها تقع قبل الاسم للتأكيد لكنّها لا تؤثّر على العمل، نحو (ما): فبما نقضِهِم، مشيرا إلى وقوع (ما) بين حرف الجرّ والاسم المجرور دون التأثير على عمل حرف الجرّ.

[3] **شرح** 2، 104.

النافية للجنس موافق لمبنى الاستفهام، على أنّ مبنى جملة (لا) النافية للجنس هو تابع للإخبار.

فنفي الجنس بالضرورة متعلّق بالاسم **النكرة** التي تدلّ على مطلق العموم. فحين نقول مثلا: **لا رجلَ في الدّار**، فإنّ المتكلّم لا يقصد رجلا واحدا معيّنا، وإنّما الرجال **بمختلف أجناسهم**. ووجدنا بهذا الصدد لدى أحد النحاة استعمال التعبير **استغراق الجنس**، خلافا للنكرة المعبّرة عن الواحد مثل: **جاءني رجلٌ**، التي يقصد بها المتكلّم رجلا واحدا لا أكثر، إمّا زيدا أو عمرا أو أحدا غيرهما.

خلاصة ما ذهب إليه النحْويّون في معنى (لا) النافية للجنس يقضي بأنّ نفي (لا) للجنس يكون على سبيل **التنصيص** بمعنى أنّ (لا) تنصّ على نفي الجنس نصّا على العموم. وقد نجد عند البعض أيضا تسمية (لا) النافية للجنس ب(التبرئة) باعتبار أنّ معنى (التبرئة) بأنّ (لا) تدلّ على **البراءة** من الجنس.

بخصوص مصدريّة عمل (لا) النافية للجنس فهي تتمثّل في التناظر مع (إنّ)، أي أن (لا) تنصب الاسم النكرة مثل (إنّ)، لأنّ (إنّ) تنصب المبتدأ، لكنّ نصب (لا) يكون مع وجوب ترك التنوين.

تعليل **القياس** بين (لا) و (إنَّ) يكون من حيث **التناقض** في المعنى. حيث إنّ معنى (لا) النفي، في حين أنّ معنى (إنَّ) للإثبات والتأكيد، وذلك باعتبار المبدأ القائل بأنّ **النقيض** يشابه **النقيض** كما أنّ **النظير** يشابه **النظير**.

وجه آخر للتناظر يرمي إلى أنّ (لا) تحتاج إلى اسمين بالمشابهة مع (إنَّ) التي تحتاج إلى اسمين، وكذلك (لا) متصدّرة للجملة مثل (إنّ).

يتّضح أنّ (لا) النافية للجنس استحقّت **عمل** (إنّ) بالقياس والتشابه، لذا تعتبر (عاملا لفظيّا) ناسخا للابتداء، ولا يكون المبتدأ معمولا للابتداء في هذه الحالة بل منصوبا ب(لا): **لا رجلًا في الدّار** ، لكن يسقط منه التنوين.

بالنسبة للاسم المفرد، فهو مفرد عن الإضافة وشبهها، وعند دخول (لا) عليه فإنّ (لا) النافية للجنس تُجعَل مع هذا الاسم المفرد اسما واحدا: **لا رجلَ** قياسا على **خمسةَ عشرَ**.

واسم العدد خمسةَ عشرَ هو تركيب (اللفظ)، بحيث يقابله تركيب المعنى: خمسةٌ وعشرةٌ. وبالتالي فإنّ تركيب الاسمين معا يتضمّن معنى حرف العطف، فلا حاجة لإثباته، ويكون اسم العدد مبنيّا على فتح الجزأين.

من هنا، يبرز تعليل بناء الاسم النكرة مع (لا) النافية للجنس، من حيث يلزمه التغيير في اللفظ وهو ترك التنوين بسبب هذا (البناء) الحاصل مع (لا). ويقاس ذلك على تركيب النداء نحو: **يا اللهُ**، الذي يظهر فيه المنادى (مبنيّا) مع سقوط التنوين. ومع ذلك يبقى للكلمة محلّها من الإعراب في الجملة وهو النصب.

بعض النحويّين المتأخرين فصّلوا أكثر، إذ أشاروا إلى أنّ العامل (لا) النافية للجنس هو عامل إعراب، أي يحدّد النصب للاسم الذي يليه، وهذا النصب هو نصب (صحيح)، بمعنى أنّ **الفتحة** تظهر كحركة له في حالة كون الاسم النكرة غير مفرَد **[لا خيرًا من زيد]**. لكن اسم (لا) النافية للجنس المفرَد **المبنيّ** معها يكون مبنيّا على حركة كانت موجودة قبل البناء، وهي حركة الإعراب (مع التنوين) للتحوّل إلى حركة بناء (الفتحة).

يضاف إلى ذلك تفصيل أكثر لمرحليّة البناء بأنّ **البناء** إنّما تمّ لتضمّن معنى الحرف (مِن) بالتناظر مع بناء خمسةَ عشرَ لتضمّن الواو، حيث أنّ **لا رجلَ** تتضمّن معنى الحرف (مِن): **لا مِن رجلٍ**، الموضوعة للنفي العامّ وفق السؤال: **هل مِن رجلٍ؟** ولذا بُنِيَ الاسم المفرد مع (لا) لتضمّن الحرف.

وهنا نلفت الانتباه إلى أنّه متى يكن الاسم في صيغة المثنّى أو جمع المذكّر السالم، فإنّه يبنى مع (لا) لتضمّن معنى الحرف، غير أنّه لا مجال **للفتحة** في هاتين الصيغتين، إذ إنّ صيغة التثنية تنتهي بالألف والنون أو بالياء والنون، وصيغة جمع المذكّر السالم تنتهي بالواو والنون أو الياء والنون، ملحقات بآخر الاسم. وبالتالي فإنّ **الياء** هي علامة النصب المناسبة للصيغتين المثنى وجمع المذكّر السالم.

إذًا يتّضح أنّ اسم (لا) النافية للجنس المفرَد يبنى بناء عارضا مع (لا) لتضمّن معنى الحرف ويبنى **على ما ينصب به**. وهناك إشارة من بعض النحاة إلى بناء جمع المؤنث

السالم على الفتحة وذلك على سبيل الإطراد بمعنى اتّباع نسق واحد في بناء المفرَد على الفتحة، وعدم المخالفة: **لا لذّاتَ**، إلى جانب البناء على الكسرة.

بالنسبة لاسم (لا) النافية للجنس المضاف، فإنّه لا يُجعَل مع غيره بمنزلة خمسةَ عشرَ أي لا يكون مبنيّا. وسبب عدم (البناء) مع (لا)، هو أنّ المضاف والمضاف إليه مركّبان بعضهما ببعض بتركيب **الإضافة**؛ فهما غير مفردين عن بعضهما البعض، وبالتالي فإنّ النحويّين قالوا بوجوب نصب (لا) للمضاف نصبا صحيحا، أي أنّه يكون (معربا). فنحويّون متأخرون فصّلوا بأنّه في بناء (لا) مع المضاف والمضاف إليه جعل ثلاثة أشياء شيئا واحدا، وهذا يعتبر (مجحفا)، أي يثقل على اللسان باعتبار المضاف مطوّلا مع المضاف إليه. فالمضاف والمضاف إليه شيئان، و (لا) تعتبر شيئا ثالثا. فإمكانيّة البناء موجودة بسبب تضمّن معنى الحرف، لكن بطول الإضافة يمتنع البناء.

أمّا بالنسبة لحركة الإعراب في المضاف، فإنّ الاسم النكرة أصلا يكون منوّنا-ينتهي بالتنوين أو النون، لكن الإضافة تسقط التنوين، نحو: **لا غلامَ رجل لك**.

الشبيه بالمضاف عند النحْويّين هو اسم مرتبط بما بعده كارتباط المضاف بالمضاف إليه ضمن العمل. على أنّ المعمول المضاف إليه يعتبر من (تمام الاسم)، بمعنى أنّه مكمّل للمضاف فلا ينفرد عنه. بهذا الخصوص تتطرّقنا إلى بعض الأسماء الشبيهة بالمضاف بعد (لا) النافية للجنس، اسم الفاعل نحو: **لا ضاربًا زيدا لك**، وصيغة التفضيل نحو: **لا خيرًا منه لك**، واسم العدد نحو: **لا عشرين درهمًا لك**. فصيغة اسم الفاعل (ضارب) مرتبطة بما بعدها من المعمول (زيدا). فـ(زيد) مفعول به لاسم الفاعل. وبهذا يكون اسم الفاعل شبيها بالمضاف، حيث ينتهي بمعموله ولا ينتهي بذاته مفردا عنه.

وصيغة التفضيل (خير)، مربوطة بما بعدها من حرف الجرّ (مِن)، فحرف الجرّ والمجرور بمثابة المتمّم لصيغة التفضيل.

أمّا (عشرون)، فهو اسم عدد ينتهي بالنون المساوية للتنوين الذي يأتي في نهاية الاسم النكرة، والاسم الذي يأتي بعد (عشرين) يشغل وظيفة **التمييز**. فالتمييز المنصوب بعد (عشرين) يعتبر كذلك متمّما للاسم المنفيّ.

وعليه، فإنّ تعلّق الشبيه بالمضاف بما بعده، جعله يستحقّ حكم **المضاف** بعد (لا) النافية للجنس، أي النصب الصحيح فهو (معرب)، وامتنع بناؤه كما امتنع المضاف من البناء.

تناولنا ورود معارف بعد (لا) النافية للجنس نحو: **لا هيثمَ الليلة للمطيّ**. ولحلّ إشكال دخول (لا) النافية للجنس على مثل هذا العلم الّذي يعدّ معرفة، نجد تعليل النحْويّين مرتكزا على وسيلة **التقدير**. فالأعلام يفسّر معناها على أنّها نكرات **لا هيثمَ الليلةَ للمطي** = **لا حدّاءَ (مِن الحدّائين) الليلة للمطي**. من جهة أخرى قد يلجأ إلى تقدير تركيب **المعنى** الذي يقوم على أساس استعادة عنصر محذوف وهو كلمة [مثل] التي تفيد استغراق الجنس، وبهذا يتحصّل في التقدير: **لا [مثلَ] هيثمَ**، حيث أن المعنى في التقدير يكون مستوفيا الإعراب الشامل للعامل والمعمول، إذ إنّ كلمة (مثل) كما هو ملاحظ-نكرة.

تتصدّر (لا) تركيبة: لا سيّ، على أنّ سيّ تعني (مثل) وأنّ الاسم الواقع بعد (سيّما) معرّفا أو نكرة يمكن أن يكون مرفوعا على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، أو مجرورا بالإضافة. وإلى جانب ذلك يمكن أن يوظّف تمييزا إذا كان نكرة.

بيبليوغرافيا

المصادر العربيّة

أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد. **المسائل العسكريّة**. تحقيق ودراسة: محمد الشاطر احمد، القاهرة: المؤسسة السعوديّة، 1982.

ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات. **الإنصاف في مسائل الخِلاف بين النحْويّين البصريّين والكوفيّين**. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط. 4. القاهرة: المكتبة التجاريّة الكبرى، 1961.

ابن جني، عثمان أبو الفتح. **اللمع في العربيّة**. تحقيق: حامد المؤمن. ط.2. بيروت: عالم الكتب،1985.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر، أبو عمرو. **الأمالي النحْويّة**. تحقيق: هادي حسن حمودي، بيروت: عالَم الكتب، 1985.

ابن السرّاج، محمد أبو بكر، ابن السرّاج. **الأصول في النحْو**. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط.3. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1988.

ابن عصفور، علي بن مؤمن، أبو الحسن. **شرح جُمل الزجاجي**. تحقيق: صاحب أبو جناح. بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الدينيّة، 1982.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**. تحقيق: محيي الدين عبد الحميد. ط. 16. القاهرة: دار الفِكر، 1974.

ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل. **لسان العرب**. ط.3. بيروت: دار صادر، 1994.

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**. إشراف ومراجعة: إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب، 1998.

ابن يعيش، موفّق الدين يعيش بن علي. **شرح المفصّل**. إشراف: مشيخة الأزهر. مصر: دار الطباعة النميريّة، د.ت.

ابن يعيش الصنعاني، سابق الدين محمد بن علي. **كتاب التهذيب الوسيط في النحْو**. تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة. بيروت: دار الجيل، 1991.

الأستراباذي، محمد بن حسن رضي الدين. **شرح الرضي على الكافية**. تحقيق: يوسف حسن عمر. بنغازي: منشورات جامعة بنغازين 1973-1978.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. **كتاب المقتصد في شرح الإيضاح**. تحقيق: كاظم بحر المرجان. بغداد: وزارة الأوقاف والأعلام، 1982.

الزجاجي، عبد الرحمن أبو القاسم. **الإيضاح في علل النحو**. تحقبق: مازن مبارك. ط.2. بيروت: دار النفائس، 1973.

__________. **كتاب الجُمل في النحو**. تحقيق: علي توفيق الحمد. ط.2. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985.

سيبويه، عمرو بن عثمان. **الكتاب**. تحقيق وشرح: محمد عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، 1991.

الفرّاء، يحيى بن زياد أبو زكريّا. **معاني القرآن**. تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: الدار المصريّة للتأليف والترجمة، 1966-1980.

القرشي، شمس الدين محمد بن علي. **الإرشاد إلى عِلم الإعراب**. تحقيق: عبد الله علي الحسيني ومحسن سلام العميري. جامعة أم القرى، 1989.

المبرّد، محمد بن يزيد، أبو العباس. **كتاب المقتضب**. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. ط.2. القاهرة: وزارة الأوقاف، 1979.

المجاشعي، علي بن فضال، أبو الحسن. **شرح عيون الإعراب**. تحقيق وتعليق: عبد الفتاح سليم. دار المعارف، 1988.

المراجع الأجنبيّة

Baalabki, Ramzi, "on Classical Arabic lā siyyamā", *Arabica*, 34, 1987, pp. 267-269.

_____________, "Reclassification in Arab Grammatical Theory", *Journal of Eastern Studies*", 54i, 1995, pp. 1-13.

Beeston, A.F.L., "Some Notes on Classical Arabic Syntax", *Journal of Semitic Studies*, 26, 1981, pp. 21-30.

Bernards, Monique, P.L., "al Mubarrad as Key-Figure in the Development of Early Arab Grammatical Science", *ZAL*, 34, 1997, pp. 7-30.

Bohas, G.J.P.; D.E. Kouloughli, Guliume, *The Arabic Linguistic Tradition*, London: Routledge, 1990.

Carter, M.G., (ed.), *Arab Linguistics: An Introductory Classical Text With Translation and Notes*, Amesterdam: Benjamins, 1981.

Drozdik, L., "Definition Pattern in Arabic", *Asian and African Studies*, 6, 1970, pp. 9-49.

Goldenberg, Gideon, "Subject and Predicate in Arab Grammatical Tradition", *ZDMG*, 138, 1988, PP.39-73.

Gully, A., *Grammar and Semantics in Medieval Arabic: A Study of ibn-Hisham`s mughnu-l-labib*, Richmond: Curzon, 1995.

Letourneau, Mark, S., "Case Marking and Binding of Subject Clitics in Arabic Complement Clauses", *Perspectives on Arabic Linguistics*,V, (ed.) Mushira Eid and C. Holes, Amesterdam: Benjamins, 1993, pp. 261-290.

Levin, Aryeh, "The Syntactic Technical Term al-mabniyy ʿalayhi", *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, 6, 1985, pp. 299-352.

___________, "The View of the Arab Grammarians on the Classification and Syntactic Function of Prepositions", *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, 10, 1987, pp.342-367.

___________, "The Fundamental Principles of the Grammarians` Theory of ʿamal", *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, 19, 1995, pp.214-232.

___________, "The Theory of al-taqdir and its Terminology", *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, 21, 1997, pp.142-166.

Maroth, Miklos, "The Role of qiyas in Arabic Grammar", *Acta Orientalia (Academia Scientiarum Jungarica)*, 48i-ii, 1995, pp. 101-108.

Owens, Jonathan, Owens, *The Foundation of Grammar*, Amesterdam and Philadelphia: Benjamins, 1988.

______________, *Early Arabic Grammatical Theory: Heterogeneity and Standardization*, Amesterdam and Philadelphia: Benjamins, 1990.

Peled, Yishai, "Cataphora and taqdīr in Medieval Arabic Grammatical Theory", *Jerusalem Studies in Arabic and Islam*, 15, 1992, pp. 94-112.

___________, "ʿamal and ʾibtidāʾ in the Medieval Arabic Grammatical Tradition", *Abar-Nahrain*, 30, 1992, pp. 146-171

____________, "Aspects of Case Assignment in the Medieval Arabic Grammatical Theory", *Wiener Zeitschrift für Die Kunda Des Morgenlands*, 48, 1994, pp. 133-158.

Pena, Salvador, Pena, "ʾiʿrāb as Syntax", *ZAL*, 33, 1997, PP. 100-104.

Salibi, Kemal, Salibi, "ḥaḍramūt: A Name with Story", *Studia Arabica et Islamica*, (ed.) Wadad al-Qadi, Beirut, 1981, pp. 393-397.

Versteegh, C.H.M, Versteegh, "The Arabic Terminology of Syntactic Position", *Arabica*, 25, 1978, pp. 261-281.

Versteegh, Kees, Versteegh, *The Arabic Language*, Cambridge, 1997.

Wright, W., Wright, *A Grammar of the Arabic Language*, Cambridge, 1971.